الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم
University of Mostaganem - Abdelhamid Ibn Badis
كلية الأدب العربي والفنون
Faculty of Arabic Literature and Arts

قسم الفنـــون

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الفنون البصرية

تخصص: إدارة الأعمال الفنية والثقافية

تحت عنوان:

التنمية المستدامة في قطاع الفنون والثقافة في الجزائر "إستراتيجيات الإدارة والتمويل- دراسة تحليلية"

من إعداد الطالب:
ناصر عبد العزيز

تحت إشراف الأستاذ:
د. بن عدة حاج محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	الصفة في اللجنة
د. عماري أبو بكر الصديق	أستاذ محاضر-ب	رئيسا
د.بن عدة حاج محمد	أستاذ محاضر-ب	مشرفا ومقررا
معروف نورالدين	أستاذ مساعد- أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

قسـم الفنـــون

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الفنون البصرية

تخصص: إدارة الأعمال الفنية والثقافية

تحت عنوان:

التنمية المستدامة في قطاع الفنون والثقافة في الجزائر

"إستراتيجيات الإدارة والتمويل– دراسة تحليلية"

من إعداد الطـالب: **تحت إشراف الأستاذ:**

ناصر عبد العزيز **د. بن عدة حاج محمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ (ة)	الرتبة العلمية	الصفة في اللجنة
د. عماري أبو بكر الصديق	أستاذ محاضر-ب	رئيسا
د.بن عدة حاج محمد	أستاذ محاضر-ب	مشرفا ومقررا
معروف نورالدين	أستاذ مساعد- أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع أولا وقبل كل شيء

إلـــــى

والدايَ العزيزين، اللذان وفرا لي جميع الظروف للوصول إلى هذا العمل.

وأخص بالذكر أخي رحمه الله

إلى جميع أفراد العائلة كبيرهم وصغيرهم

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

إلى كل من عمل على إخراج هذا العمل بشكله، ووقف إلى جانبي وشجعني وقدم

يد العون في إنجاز هذه المذكرة،

إلى كل متعطش للعلم والمعرفة.

أهدي هذا المجهود المتواضع راجيا من المولى القدير أن ينفعني وإياهم به.

ناصر عبد العزيز

شكر

أحمد الله عز وجل على لطفه وعونه أن أكرمنا لإتمام هذه المذكرة فليس عندنا شيء، ولا منا شيء، فالفضل والمنة والحمد لله وحده القائل في كتابه العزيز " **وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم**"،وصلى الله على النبي المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله القائل "**من لم يشكر الناس فلم يشكر الله** ".

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من شرفني بمتابعة هذه الدراسة وكانت توصياته بمثابة النور الذي اهتديت به لإتمامها أستاذي **الفاضل الدكتور بن عدة حاج محمد.**

وكما أتوجه بجزيل الشكر

إلى جميع الأساتذة الذين درسونا .

وإلى الطاقم الإداري والبيداغوجي **لجامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم-**

كما نتقدم بالشكر لزملائنا ولكافة طلبة الجامعة

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

مقدمة

مقدمة

تخيل الجزائر التي تزدهر فيها الفنون والثقافة، حيث يمكن للجميع الاستمتاع بالمسرح والموسيقى والرقص والفنون البصرية، تخيل الجزائر التي تحافظ على تراثها الثقافي الغني وتستخدم الفنون لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية المهمة، هذا هو حلم التنمية المستدامة لقطاع الفنون والثقافة في الجزائر. التنمية المستدامة تعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، إنها تدور حول إيجاد توازن بين حماية البيئة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضمان العدالة الاجتماعية.

كما يلعب قطاع الفنون والثقافة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة، فهو لا يوفر فقط فرصًا اقتصادية ولكنه يساهم أيضًا في الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الهوية الوطنية. علاوة على ذلك، يمكن للفنون والثقافة رفع مستوى الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي الجزائر، يواجه قطاع الفنون والثقافة العديد من التحديات، بما في ذلك نقص التمويل والبنية التحتية المحدودة، ومع ذلك، هناك أيضًا فرص كبيرة لتنمية هذا القطاع بطريقة مستدامة.

فمن الضروري ضمان أن تساهم الفنون والثقافة في التنمية المستدامة، وليس الإضرار بها، وهذا يتطلب فهمًا شاملاً للعلاقة بينهما، وكذلك التحديات والفرص التي يواجهها القطاع.

إشكالية البحث:

هل يمكن لقطاع الفنون والثقافة في الجزائر أن يساهم في التنمية المستدامة، وكيف يمكنه معالجة التحديات التي يواجهها ؟

الأسئلة الفرعية :

- ماهو مفهوم التنمية المستدامة، أهدافها ومجالاتاستغلالها؟
- ما هو دور قطاع الفنون والثقافة في تحقيق التنمية المستدامة؟

– ما هي إستراتيجيات التمويل والإدارة المستدامة التي يمكن أن تعزز التنمية المستدامة في قطاع الفنون والثقافة؟

– كيف يمكن لآليات قطاع الفنون والثقافة، مثل التعليم الثقافي والتدريب والتوعية والشراكات، أن تدعم تحقيق التنمية المستدامة؟

– هل ساهمت المشاريع الثقافية بالجزائر في تحقيق التنمية المستدامة؟

الفرضيات :

الفرضية الأولى :يلعب قطاع الفنون والثقافة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة .

الفرضية الثانية :لا يمكن لقطاع الثقافة والفنون أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة : يمكن لآليات قطاع الفنون والثقافة، أن تدعم تحقيق التنمية المستدامة، ولكن في إطار محدود.

مبررات اختيار الموضوع :ويعود اختيارنا لهذا الموضوع نظرا للأسباب الموضوعية والذاتية التالية:

الأسباب الذاتية:

–الاهتمامٍ بالفنون والتراث والتنوع الثقافي.

–شغفٌ بالثقافة وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة.

–الثقافة أداةٌ قويةٌ للتغيير الاجتماعي وللتغلب على التحديات التي تواجهها البشرية.

الأسباب الموضوعية:

–أهمية قطاع الفنون والثقافة في الجزائر :يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

–تحديات التنمية المستدامة التي يواجهها القطاع.

– فهم محدود للعلاقة بين التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة.

–أهمية التنمية المستدامة.

أهمية البحث :

التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة في الجزائر يُعَدُ أمرًا بالغ الأهمية حيث يساعدنا على فهم كيفية جعل هذا القطاع أكثر استدامة، حتى يتمكن من الاستمرار في جعل حياتنا أفضل لسنوات عديدة قادمة. كما يمكن أن يساعدنا هذا البحث في تحديد التحديات التي يواجهها القطاع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وإيجاد طرق لمعالجة هذه التحديات، وتطوير سياسات واستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة في هذا القطاع، وقياس تأثير قطاع الفنون والثقافة عليها.

أهداف البحث :

يهدف البحث حول التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة في الجزائر إلى فهم العلاقة بينهما، وتحديد التحديات والفرص التي يواجهها القطاع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، وتطوير توصيات لتعزيز التنمية المستدامة في القطاع، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. ويشمل ذلك تحليل السياسات والاستراتيجيات الحالية، وإجراء مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ودراسة مبادرات التنمية المستدامة الناجحة، وتطوير مجموعة من التوصيات. ومن المتوقع أن يساهم هذا البحث في فهم أفضل للعلاقة بين التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة في الجزائر، ويوفر توصيات عملية لكيفية تعزيز التنمية المستدامة في هذا القطاع، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. استدامة وإنصافًا للجزائر.

المنهج المستخدم:لتحقيق هدف الدراسة وهو التنمية المستدامة في قطاع الفنون والثقافة بالجزائر استراتجيات الإدارة والتمويل، إستخدم الباحث المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم التنمية المستدامة وكذا دور وأهمية الثقافة في تحقيقها، كما وظف أسلوب تحليل المحتوى، لتفسير بعض الحقائق المتعلقة بالموضوع، للخروج بنتائج جدية، تخدم أهداف البحث.

صعوبات البحث :

-سرية بعض المعلومات

-صعوبة الحصول على مراجع من جامعات أخرى.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين حيث أن الفصل الأول جاء بعنوان التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة وقد تضمن مبحثين، فأما المبحث الأول فبعنوان مدخل إلى التنمية المستدامة، والثاني بعنوان التنمية المستدامة في قطاع الثقافة والفنون بالجزائر في حين أن الجانب التطبيقي الموسوم بإستراتيجية الإدارة والتمويل- دراسة تحليلية تناول بالدراسة والتحليل بعض المشاريع الثقافية التي تم قامت بها الجزائر في سبيل تعزيز الساحة الثقافية وتطوير الفن والثقافة وانتهينا بخاتمة تتضمن الإجابة عن تساؤلات الدراسة وعرض النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة

تمهيد

يلعب قطاع الفنون والثقافة دورًا حيويًا في المجتمع الجزائري، حيث يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، يواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتي أصبحت أولوية عالمية، حيث تواجه الجزائر تحديات بيئية واجتماعية واقتصادية متزايدة،فبات من الضروري ضمان أن يساهم قطاع الفنون والثقافة في التنمية المستدامة، وليس الإضرار بها.

وهناك فهم محدود للعلاقة بين التنمية المستدامة وقطاع الفنون والثقافة في الجزائر،فجاء هذا الفصل لسد هذه الفجوة المعرفية من خلال استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع الفنون والثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، كما سيتناول أيضا التحديات التي تواجهه، مثل التمويل غير المستدام والممارسات غير المسؤولة بيئيًا. كما سيوصي الفصل باستراتيجيات لتعزيز التنمية المستدامة في القطاع.

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة.

منذ ظهور مصطلح "التنمية المستدامة" على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، أصبح هذا المفهوم محور اهتمام العالم بأسره. فقد وجهت اللجنة نداءً لتحقيق تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير السلبي على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ومنذ ذلك الحين، تطورت مفاهيم التنمية المستدامة لتصبح موضوعًا رئيسيًا في النقاشات العالمية حول التنمية والبيئة والعدالة الاجتماعية..

في هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى استكشاف مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها المتعددة. سيتم التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وكذلك دور السياسات والاستراتيجيات في تحقيق هذا الهدف الحيوي. سيتم النظر أيضًا في التحديات التي تواجه تنمية المستقبل وكيفية التعامل معها بشكل فعال من أجل بناء مستقبل أفضل للبشرية والكوكب

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة، مبادئها وأهدافها

بالرغم من الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة، إلا أنه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية، وإن لوحظ أن هذا التطور لم يمر بشكل منظم وموثق[1]، إذ تطورت مفاهيم التنمية بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، وفي الستينيات، كان التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية، والذي كان هدفه تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.في السبعينيات والثمانينيات، بدأ إدراج الجوانب الاجتماعية تدريجيا في مفهوم التنمية، حيث أصبح من الضروري التركيز على تحسين نوعية حياة الناس وتحقيق التنمية الشاملة.ومع ذلك، لم يتم تناول الجانب الإنساني من التنمية بشكل حقيقي إلا في التسعينيات، عندما بدأ مناقشة مفهوم "التنمية

[1]– عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، القاهرة ، دار النهضة العربية، ط1، 2005 ، ص 5.

البشرية". وتمثلت فكرة التنمية البشرية بالتركيز على تنمية الإنسان كفرد وتحسين نوعية حياته وضمان تكافؤ الفرص للجميع.إلا أن مفهوم "التنمية المستدامة" يقدم نهجا إنمائيا عالميا جديدا يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هدفها هو تحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويقوم على فكرة ضمان التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين نوعية حياة الناس.

سنتناول في هذا المطلب تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر العقود، ونقدم تعريفه ونستعرض معالمه الرئيسية من أجل فهم معنى المفهوم ودوره في تحقيق التنمية الشاملة والدائمة.

الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل على أنها عملية تشمل جميع القطاعات والأنشطة، سواء في الدولة أو في المنظمات أو في مؤسسات القطاع العام والخاص، وحتى على مستوى الأفراد. تتمثل هذه العملية في تحقيق تطور ينطوي على تحسين ظروف الحياة، مستفيدةً من دراسة الماضي وتعلم من تجاربه، وذلك لتغيير الواقع الحالي نحو الأفضل والتخطيط الجيد للمستقبل، وتشمل التنمية المستدامة أيضًا استغلال الطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تمتلكها المجتمعات عن عملية التنمية، مع التركيز على اكتساب الخبرات والمهارات التطبيقية. ولا تقتصر هذه العملية على الجوانب الإنسانية فقط، بل تشمل الجوانب النفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقنية وغيرها، بحيث تسهم بشكل رئيسي في رفع مستوى الحياة لدى الأفراد وتحقيق معيشة أفضل للجميع.[1]

[1] رانيا عبد الحميد دسوقي ، مفهوم التنمية المستدامة و أهدافها،مصر، المجلة العربية للقياس والتقويم، ,يوليو 2021,العدد الرابع،ص. 250.

كما تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي فلا بد أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية.[1]

والتنمية المستدامة تعتبر مفهوم متنازع عليه، حيث يتشكل النظريات حولها بواسطة آراء ومنظورات مختلفة للأفراد والمنظمات، والتي بدورها تؤثر على كيفية صياغة المشكلات واقتراح الإجراءات. عادة ما يُعرض التنمية المستدامة كنقطة التقاء بين البيئة والمجتمع والاقتصاد، التي يُفترض أنها كيانات منفصلة على الرغم من ارتباطها. نحن نُقدم أن هذه ليست كيانات موحدة: بل هي متشققة ومتعددة الطبقات، ويمكن التفكير فيها على مستويات مكانية مختلفة. يتم إعطاء الأولوية في الغالب للاقتصاد في السياسات، ويُنظر إلى البيئة على أنها مستقلة عن البشر. فهي مترابطة، حيث يعتمد الاقتصاد على المجتمع والبيئة، بينما تعتمد وجود البشر والمجتمع على البيئة، وداخلها. يؤدي فصل البيئة والمجتمع والاقتصاد في كثير من الأحيان إلى نهج تقني علمي ضيق، بينما تتم إهمال المشكلات المتعلقة بالمجتمع التي من المرجح أن تتحدى الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الحالي، وبشكل خاص استدامة المجتمعات والحفاظ على التنوع الثقافي[2]

إن تعريف التنمية المستدامة حسب المشرع الجزائري جاء في المادة 04 من الباب01 من قانون رقم 3-10المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فهي تعني التوفيق بين تنمية[3]اجتماعية

---

[1]-الطويل، رواء زكي، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأردن: دار زهران، ط1،2010، ص.15.

[2]- بوب جيدنجز وآخرون. "البيئة، الاقتصاد، والمجتمع: تجميعها معًا في إطار التنمية المستدامة." التنمية المستدامة، 2022/10/30: 187-196. تاريخ الإطلاع:2024/03/05 https://doi.org/10.1002/SD.199 .

[3]-لخضاري، صالح. كعوان، سليمان.، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة،مداخلة في الملتقى: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 2008، ص.17.

واقتصادية قابلة للاستمرار في حماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.[1] وبالتالي فإن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.[2] وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.[3]

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة

مع استمرار تصاعد التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، أصبحت الحاجة إلى التفكير بشكل استراتيجي ومستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى.وتعتبر التنمية المستدامة نهج متكامل يسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير سلبا على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وترتكز هذه التوجهات على تحقيق توازن دائم بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على حماية الموارد الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق الرخاء الاقتصادي. وتشكل مبادئ التنمية المستدامة المرشد الرئيسي في هذا الصدد، حيث تسعى إلى توجيه السياسات والاستراتيجيات لتحقيق التوازن الشامل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لضمان مستقبل أكثر استدامة واستقرارا للجميع وتكمن هذه المبادئ في :[4]

1-استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات من بين الشروط الأساسية لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي مجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني، وأي تغيير يطرأ

---

[1]- المرجع السابق، ص.17.

[2]- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الأردن، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 189.

[3]- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2016، ص.56.

[4]-زعموش، فوزية. "قانون البيئة والتنمية المستدامة." محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص التعمير والتهيئة العمرانية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2021-2022، ص.30 (بتصرف)

على محتوى أي نظام فرعي فهو بالضرورة يؤثر على الأنظمة الفرعية الأخرى، فالتنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة مجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[1]

2- المشاركة الشعبية: تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي، وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل (developmentbelowfrom) ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي، فالإقليمي فالوطني.[2]

3- مبادئ الاستخدام الديناميكي الأمثل للموارد الاقتصادي: يهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والكفء للموارد الاقتصادية الموجودة، مع التركيز على تعزيز الديناميكية والمرونة في تخصيص وإدارة هذه الموارد بحيث تساعد في دعم التنمية المستدامة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي

4- مبادئ إطالة عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد: يعني هذا المبدأ السعي إلى تحقيق استدامة الموارد الاقتصادية من خلال التخطيط الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ووضع السياسات والإجراءات الهادفة إلى حماية هذه الموارد وتجديدها، مما يساهم في استمرارية النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء لحاضر ومستقبل الأجيال.

5- مبادئ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي: ينطوي هذا المبدأ على ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي كأساس للتنمية المستدامة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص.30

[2]-عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها ، وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ، ص . 31.

[3]- زعموش فوزية، المرجع نفسه، ص.30.

البيئة والنظم البيولوجية والتنوع الجيني، وضمان استمرارية واستدامة الخدمات البيئية التي تقدمها الطبيعة للإنسان والبيئة.

6-مبدأ التوفيق بين احتياجات الحاضر والأجيال القادمة: ينص هذا المبدأ على ضرورة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق التوازن الدائم بين تلبية احتياجات المجتمع الحالية دون المساس بالبيئة والموارد الطبيعية، مع ضمان استدامة الحياة والموارد للأجيال القادمة.

7- مبدأ البقاء والقدرة التنافسية:يركز هذا المبدأ على تعزيز قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية على البقاء والازدهار في مواجهة التحديات المختلفة. ويشمل ذلك تطوير الاستراتيجيات والممارسات التي تعزز الاقتصاد المستدام الذي يسعى إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لضمان النمو المستدام والقدرة التنافسية على المدى الطويل.

8-مبادئ حماية خصائص الطبيعة وتحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك: يتضمن هذا المبدأ بذل الجهود لحماية تنوع الحياة وسلامة البيئة والموارد الطبيعية. ويتطلب هذا الاتجاه تطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك بما يحترم البيئة ويحميها، وبذل الجهود للحد من التأثيرات السلبية على الطبيعة والبيئة. ويشمل ذلك ممارسات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك المستدامة والفعالة في استخدام الموارد وتقليل النفايات والتلوث.[1]

الفرع الثالث :أهداف التنمية المستدامة

تتنوع أهداف التنمية بين البلدان والمجتمعات، وتتضمن مجموعة واسعة من الأهداف التي تهدف إلى تحقيق التقدم وتحسين جودة الحياة للناس. تعكس هذه الأهداف الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مستدام، مع التركيز على تقليل الفجوات في المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية. يعتبر تحقيق هذه الأهداف تحدياً كبيراً يتطلب

[1]- زعموش، فوزية، المرجع السابق، ص31(بتصرف)

تعاوناً شاملاً بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي و تتمثل بعض الأهداف في :

1-تعزيز تنمية الاقتصاد المحلي: يشمل هذا الهدف عدة جوانب مثل تعزيز البنية التحتية الاقتصادية، وتطوير الصناعات المحلية، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.

2- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: يتطلب ذلك خلق بيئة استثمارية مناسبة ومشجعة توفر الضمانات القانونية والتشريعية للمستثمرين الأجانب، فضلاً عن تطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية لجعل البلاد جاذبة للأجانب. المستثمرين.

3-مشاركة القطاع الخاص: يتضمن هذا الهدف بناء شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة وتحسين التعليم والتدريب ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- بناء قدرات المؤسسات الصناعية: يشمل هذا الهدف تقديم الدعم الفني والفني للمؤسسات الصناعية لتطوير أنشطتها وزيادة إنتاجيتها وجودة المنتجات المصنعة.

5-إعداد برامج شاملة لتحسين أداء الجهاز الإداري: ويشمل ذلك تطوير السياسات والإجراءات الحكومية، وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية، وتنفيذ برامج التدريب للموظفين.

6- تطوير النظم الإدارية: يشمل هذا الهدف تحسين الإدارة العامة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز التنسيق بين الوحدات الإدارية العامة من أجل تحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين.

7- ربط وتوحيد قواعد البيانات الاقتصادية: الهدف هو تحسين جودة البيانات الاقتصادية وتوحيدها لتسهيل التحليل الاقتصادي واتخاذ القرار.[1].

[1]- رانيا عبد الحميد دسوقي،المرجع السابق،ص.269.

8- تعزيز مفهوم النزاهة والشفافية: ويشمل ذلك زيادة المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة ومكافحة الفساد.

9- دعم القطاع الخاص: يشمل دعم وتشجيع القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال في القطاعات البيئية والاجتماعية والتعليمية.[1]

10- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.[2] والشكل التالي يبين بعض أهداف التنمية المستدامة:

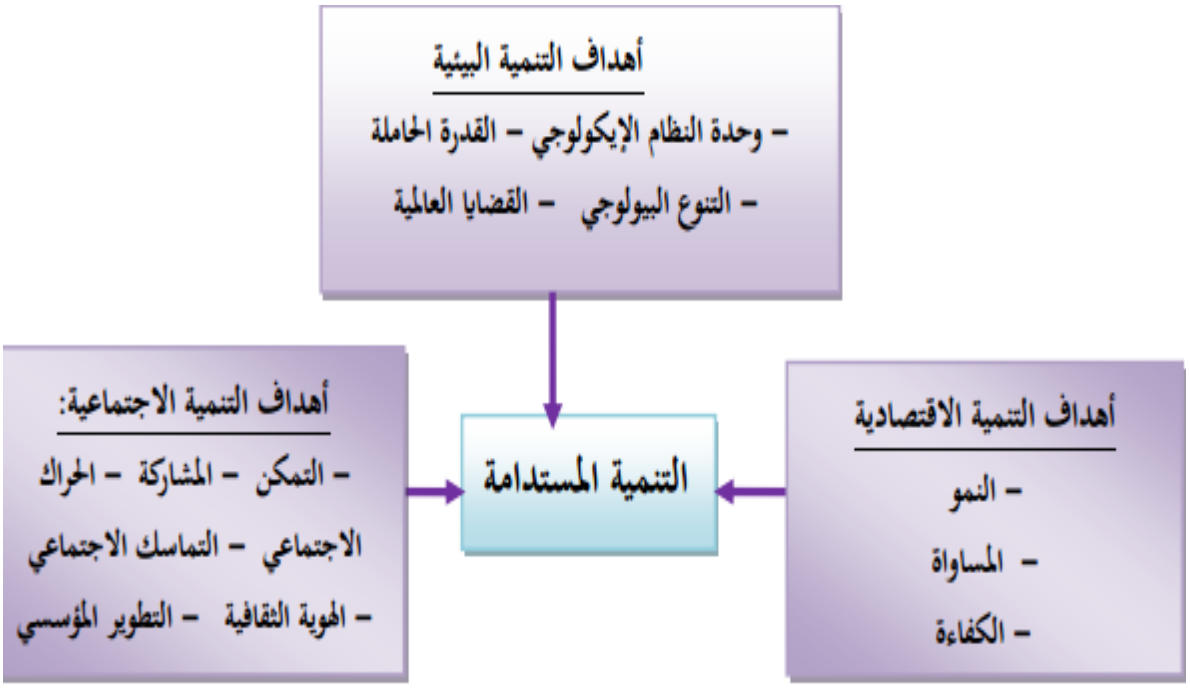

الشكل1: يبين أهداف التنمية المستدامة.

المصدر:موسشيت، ف. دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة. تر: بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000، ص .7.

[1]-المرجع السابق، ص.269.

[2]- الهيتي نوزاد عبد الرحمان. المهندي حسن إبراهيم ، إبراهيم، عيسى جمعة، مقدمة في اقتصاديات البيئة،الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص.18.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات ومجالات التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تمثل توازنًا حساسًا بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. تتضمن هذه المفهوم الثلاثة أبعاد أساسية: البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تتجلى أبعاد التنمية المستدامة في مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تقيس تقدم الدول نحو هذا الهدف، بما في ذلك مؤشرات البيئة والصحة والتعليم والفقر والمساواة. أما مجالات التنمية المستدامة، فتشمل التحول نحو استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

سنتناول في هذا المطلب أهمية التوازن بين هذه الأبعاد وتكاملها في سياق التنمية المستدامة، وكيفية تحديد المؤشرات التي تعكس تقدم الدول في هذه الأبعاد المختلفة. سنتناول أيضًا أهمية تحديد المجالات الرئيسية التي يجب التركيز عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحديات البيئة والطاقة والتغير المناخي، وضرورة تعزيز التعليم والصحة وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية..

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

1- البعد الاقتصادي: ويعني استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، بتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تلبية مختلف احتياجاتهم من السلع والخدمات. ويتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، حيث يمكن حصر هذا البعد فيما يلي:[1]

- التوقف عن هدر الموارد الطبيعية، مثل استهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، في البلدان المتقدمة.
- تقليل اعتماد الدول النامية من خلال السيطرة على الأسواق العالمية.[2]

[1]–هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2017 ،ص.52.

[2]–زعموش، فوزية، المرجع السابق، ص16.

- الدول المتقدمة مسؤولة عن التلوث البيئي والقضاء عليه.
- تحقيق المساواة في توزيع الموارد وتقليل الفروق في مستويات الدخل.
- تخفيض الإنفاق العسكري.

وباختصار، فإن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة هو حجر الأساس لبناء مجتمعات مستدامة، حيث يجب علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والازدهار بطريقة تدير البيئة بشكل مستدام وتحمي الموارد الطبيعية للأجيال القادمة[1]

2 – البعد الاجتماعي : وتظهر الدراسة الاستكشافية أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على العلاقة الوثيقة بين الإنسان والبيئة وعلى السعي إلى تحسين رفاهيته من خلال تحسين نوعية الصحة والتعليم، وضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان. ووفقا لهذا المفهوم، فإن التنمية المستدامة لا تقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل أيضا توزيع الأرباح بشكل عادل، واستكمال البيئة وليس تدميرها، وتمكين الأفراد بدلا من استبعادهم. ولذلك فإن التنمية المستدامة تعتمد على مشاركة كافة شرائح المجتمع في عمليات صنع القرار وتنفيذها، بما يؤدي إلى تعزيز التنمية البشرية وتحقيق التوازن بين البعدين الاجتماعي والبيئي. ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تثبيت النمو السكاني وتوجيهه بما يتوافق مع التنمية المستدامة للموارد والبيئة لضمان مستقبل أفضل للأجيال الحاليةوالمستقبلية[2]، مع تحقيق التنمية الاجتماعية التي هيعملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة،خدمة لأهداف التنمية.[3]

---

[1]– المرجع السابق، ص. 16.

[2]– عباس مفرج الفحل،التنمية المستدامة (ابعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها) ،العراق، جامعة البصرة،مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد 48، السنة الثامنة عشر، جوان 2023، ص.165.

[3]– إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005، ص.175.

3 – البعد البيئي : تنطوي فلسفة التنمية المستدامة على الاعتراف بأن استنزاف الموارد الطبيعية الضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، يمكن أن يتسبب في تأثيرات سلبية على الاقتصاد وعمليات التنمية. لذا، يركز المفهوم على ضرورة ترشيد استخدام هذه الموارد مع مراعاة الأمان البيئي، وتحقيق توازن بين النظامالاقتصادي والنظام البيئي. وبناءً على ذلك، يتعين وضع حدود بيئية تحدد الكمية المسموح بها من الاستهلاك والاستنزاف لكل نظام بيئي، وفي حالة تجاوز هذه الحدود، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور البيئة.

وتعتبر حماية البيئة والحفاظ على مواردها ركيزة أساسية في التنمية المستدامة، حيث تمثل وصلة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع أنحاء العالم. وبناءً على ذلك، يجب اتخاذ إجراءات لتحسين إدارة النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وذلك من خلال تبنيبرامج وسياسات فعّالة.

كما يمكن تلخيص البعد البيئي للتنمية المستدامة في النقاط التالية:

- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامتها للأجيال القادمة
- حماية الموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف الناجم عن الأنشطة البشرية
- تحسين إدارة النظام البيئي وحماية التنوع البيولوجي من خلال البرامج والسياسات الفعالة.
- الاستثمار في التقنيات النظيفة وتعزيز الاستدامة في الإنتاج والاستهلاك.
- تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وتشجيع المشاركة في أنشطة المحافظة عليها[1].

4–**البعد الثقافي:** تساعد الثقافة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فهي تعمل على تكامل أبعاد التنمية المستدامة من حيث:

ا–**تحقيق الاستدامة الاقتصادية:** من خلال:

–**الإقتصاد الثقافي/ الإبداعي:** فالقطاع الثقافي يزيد من نسبة الصادرات والدخل الوطني[2]

[1]– عباس مفرج الفحل، المرجع السابق ، ص. 166.

[2]–كوبيبي حفصة، أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المالية & الأسواق، المجلد 8، العدد 02، 2021، ص.338.

-**الاقتصاد الثقافي/ الإبداعي:** فالقطاع الثقافي يزيد من نسبة الصادرات والدخل الوطني وحجم التبادلات التجارية، كما يعمل على زيادة العمالة والمهن البنفسجية.

-الثقافة اللامادية: ثقافة التقشف والإدخار وعدم التبذير وثقافة العمل بصفة عامة.

ب-**تحقيق الاستدامة الاجتماعية:** حيث أن القطاع الثقافي يساعد على :

-تكافئ الفرص والمساواة، ودعم حقوق المرأة.

-تحقيق التعليم النوعي المرتبط بتكنولوجيات المعلومات الحديثة.

-امتدت أهمية الصناعات الثقافية على استدامة المدن من خلال ترقية الهندسة المعمارية.

-للثقافة الشعبية أهمية كبيرة في المجتمع.

ج-تحقيق الاستدامة البيئية: وترتبط بالثقافة الشعبية، والخاصة بالمحافظة على البيئة والتوازن البيئي، والمحافظة على الأراضي الزراعية الخصبة.[1]

كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج البعد الثقافي ضمن أبعاد التنمية المستدامة، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حولالتنوع الثقافي، قد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج هذا البعد وفق هذا الشكل:[2]

الشكل2: البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة.

المرجع: Développement durable et solidarité internationale :enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Haut conseil de la coopération internationale, Paris, France, juin2006, page 15

[1]-المرجع السابق، ص.338.

[2]-عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص.29.

الفرع الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات شاملة للتنمية المستدامة تعكس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. وتشمل هذه المؤشرات العديد من الجوانب المهمة التي تسهم في قياس وتقييم درجة التنمية المستدامة للمجتمعات و إن هذه المؤشرات هي :

1- المؤشر الاقتصادي :يُعتبر البعد الاقتصادي في مؤشرات التنمية المستدامة أساسيًا، حيث يتضمن مجموعة من المؤشرات الرئيسية.

أولاً، يشمل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يُحسب عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان.

ثانيًا، يشمل مؤشر نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُعرف بالجزء الموجه لإنتاج السلع الرأسمالية.

ثالثًا، يُبين مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، مما يظهر أهمية ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

وأخيرًا، يُشمل مؤشر مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم للبلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويُقيس مستويات المساعدات المختلفة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

2- المؤشر الاجتماعي : تتضمن هذه الفئة من المؤشرات عدة جوانب، منها:

أولاً، معدل البطالة الذي يعكس نسبة الأفراد القادرين على العمل والذين لم يجدوا فرص عمل مقابل القوى العاملة الكلية في البلد.[1]

[1]- سهر غيلان، وفايق جزاع ياسين، وشيماء رشيد محيسن. "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة." العراق، جامعة بابل، كلية العلوم والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،المجلد2009، العدد 31،2009/12/1،ص ص.6-8.

ثانيًا، معدل النمو السكاني الذي يوضح المتوسط السنوي للتغير في حجم سكان البلد مقارنةً بمعدل نمو السكان.

ثالثًا، معدل الأمية بين البالغين الذي يعكس نسبة الأشخاص الأميين فوق سن الخامسة عشرة من العمر مقارنةً بإجمالي البالغين.

رابعًا، معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات الذي يمثل عدد المنضمين لهذه المؤسسات التعليمية مقارنة بإجمالي السكان، مما يعكس انتشار التعليم والمعرفة في البلد.

وأخيرًا، نسبة السكان في المناطق الحضرية التي تمثل السكان المقيمين في المناطق الحضرية مقارنةً بإجمالي السكان، مما يعكس مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى مؤشر حماية وتعزيزصحة الإنسان الذي يُحسب من خلال تقسيم عدد السكان الذين لا يتوفر لهم خدمات صحية ومياه شرب صحية على إجمالي السكان، مظهرًا لأهمية توفير هذه الخدمات في سياق التنمية المستدامة.

3- المؤشر االبيئي: في سياق المؤشرات البيئية، تشمل هذه الفئة عدة مؤشرات، منها:

أولًا، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الذي يقيس مدى توافر الأراضي الصالحة للزراعة والإنتاج الزراعي لكل فرد، والذي يعتبر الزراعة محركًا للنمو الاقتصادي ووسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفقر والبطالة.

ثانيًا، التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية، حيث يوضح هذا المؤشر مدى التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية مقارنةً بالمساحة الإجمالية للبلد، ويعكس زيادة هذا المؤشر إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، بينما يشير الانخفاض فيه إلى توسع التصحر وتقلص المساحات الخضراء.[1]

[1]- المرجع السابق، ص ص.6-8.

ثالثًا، التصحر الذي يقيس الأراضي المتضررة من التصحر مقارنةً بالمساحة الإجماليةللبلد، حيث يعتبر تقليص مساحات الأراضي الصحراوية شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة.

4-المؤشر المؤسساتي: وفي سياق المؤشرات المؤسسية، تتضمن هذه الفئة عدة مؤشرات، منها:

أولاً، مؤشر الحصول على المعلومات الذي يقيس مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات، ويشمل عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا، بالإضافة إلى عدد مستخدمي الهواتف الثابتة والنقالة.

ثانيًا، مؤشر عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي، الذي يقيس عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص.

وأخيرًا، مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير الذي يمثل حجم الإنفاق المالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

5- مؤشر التنمية البشرية: ويعتبر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية، وقد قام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية هي: مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم[2].

6-المؤشر الثقافي: فيما يلي نعرض بعض المؤشرات لأهمية القطاع الفني والثقافي في تحقيق التنمية المستدامة:[3]

---

[1]- المرجع السابق، ص ص.6-8.

[2]- شيلي إلهام، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة-، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ،الجزائر، 2014، ص.74.

[3]- زموري زينب، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية-دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص.76.

-حجم الإنفاق على الثقافة ونصيب الفرد من الإنفاق الرسمي على الثقافة.

-نصيب الفرد من الإنفاق العلمي والتكنولوجي.

عدد الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية والرياضية في ألف نسمة

-عدد المسارح وقاعات السينما .

-عدد الكتب والمطبوعات سنويا.

-عدد المؤلفين وعدد المؤلفات سنويا.

-عدد المتاحف ودور الموسيقى.

-عدد الكتب المباعة سنويا.

-عدد دور الثقافة والمكتبات.

-عدد المهرجانات الفنية والثقافية.

-القراءة العادية والقراءة الحاسوبية.

-عدد المدارس لكل ألف نسمة.

-عدد الجرائد والمجلات الأسبوعية والتلفزيونات لكل ألف نسمة.

-أجهزة الهاتف لكل ألف نسمة.

-الجوائز الثقافية والعلمية المتخصصة.

-عدد المعاهد والكليات والمراكز المتخصصة في الشؤون الثقافية كالفنون الجميلة والآثار والترميم.

-عدد الجمعيات الثقافية و العلمية والمهنية المتخصصة.

-نصيب الفرد من الإنتاج الفني والصناعات اليدوية والتقليدية.

-مساهمة المرأة في قوى العمل...إلخ.[1]

[1]- المرجع السابق، ص.76.

الفرع الثالث : مجالات التنمية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة هدفًا مركزيًا للبلدان في مختلف أنحاء العالم، حيث تهدف إلى تحقيق التقدم الشامل الذي يتوافق مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. تتألف التنمية المستدامة من مجموعة متنوعة من المجالات التي يتعين النظر فيها والعمل عليها بشكل متكامل لضمان استدامة التنمية وعدم تأثيرها الضار على الأجيال الحالية والمستقبلية. وتشمل هذه المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب تحقيق التوازن بينها جهودًا متكاملة وتعاونًا دوليًا.

المجال البيئي: يشمل النطاق البيئي في التنمية المستدامة جملة من الأهداف التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية للأنشطة البشرية عليها. يتضمن هذا المجال حماية البيئة من خلال مكافحة التلوث والحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام. وتشمل الإجراءات المتخذة في هذا السياق تعزيز الوعي البيئي وتطوير التكنولوجيا النظيفة وتبني استراتيجيات لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل تغير المناخ.

المجال الاقتصادي: يرتبط القطاع الاقتصادي في التنمية المستدامة بتحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والحفاظ على الموارد وتعزيز العدالة الاجتماعية. يهدف هذا المجال إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل وتحسين مستويات الدخل للأفراد. كما يُسعى إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية والابتكار، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد المالية والاقتصادية للحكومات والشركات.

المجال الاجتماعي: يشمل المجال الاجتماعي في التنمية المستدامة مجموعة واسعة من الأهداف التي تهدف إلى تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية وتعزيز الحياة البشرية بشكل عام. يركز هذا المجال على تحسين مستوى الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل وتعزيز[1]

[1]–تقرير "أهداف التنمية المستدامة: تقرير المتابعة لعام 2023"، الناشر: الأمم المتحدة، سنة النشر: 2023.

المساواة بين الجنسين وتحقيق السلم والأمن في المجتمعات. وتشمل الخطوات المتخذة في هذا السياق تطوير البنية التحتية الاجتماعية وتعزيز الحوار والتعاون بين الفئات المختلفة في المجتمع وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة في الفرص.

وتتفاعل هذه المجالات الثلاثة بشكل وثيق، حيث يتطلب تحقيق التنمية المستدامة التفاعل المتبادل بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يجب أن يتمتع النمو الاقتصادي بالاستدامة البيئية، ويجب أن يتمتع النمو الاجتماعي بالاستدامة الاقتصادية والبيئية. ويجب أن توفر السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية إطارًا منسجمًا يعمل على تحقيق هذا التفاعل والتكامل في جميع المجالات لضمان التنمية المستدامة على المدى الطويل[1].

المبحث الثاني:التنمية المستدامة في قطاع الثقافة والفنون بالجزائر

منذ العصور القديمة، كانت الثقافة والفنون تشكل جوهر الهوية والتراث الحضاري للشعوب، وفي العصر الحديث، أصبحت تلك الجوانب الثقافية والفنية للمجتمعات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتشكل الثقافة والفنون لدى الشعوب عنصراً حيوياً للتواصل والتفاعل الاجتماعي، بالإضافة إلى دورها الحاسم في تحقيق التنمية المستدامة.

في الجزائر، تتمتع الثقافة والفنون بتنوع وغنى فريد يعكس التاريخ والتراث العريق للبلاد. ومن خلال تطوير وتعزيز هذه الجوانب الثقافية والفنية، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

تعد التنمية المستدامة في قطاع الثقافة والفنون في الجزائر موضوعاً محورياً يستحق البحث والدراسة، حيث تمثل هذه القطاعات مورداً ثقافياً واقتصادياً هاماً، يمكن أن يسهم بشكل كبير في تعزيز تلك التنمية على المستوى الوطني.

[1]– المرجع السابق.

المطلب الأول: مفهوم قطاع الفنون والثقافة، أهميته ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر قطاع الفنون والثقافة في الجزائر من الأعمدة الأساسية للهوية الوطنية والتراث الثقافي، يشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من التعبيرات الفنية والثقافية مثل الأدب والموسيقى والسينما والمسرح والفنون التشكيلية والحرف اليدوية، وغيرها. يلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في تعزيز الهوية الوطنية والانتماء الثقافي وتعزيز التواصل الثقافي بين الجزائريين مما يسهم في عملية التفاهم والاندماج الاجتماعي،وتنمية القدرات الإبداعية والفنية للشباب، ويوفر فرص عمل وتنمية اقتصادية للفنانين والعاملين في هذا المجال.

الفرع الأول :مفهوم قطاع الفنون و الثقافة

يمثل قطاع الفنون والثقافة في الجزائر مدى الغنى والتنوع الثقافي الذي تتمتع به البلاد، حيث يجسد تاريخًا عريقًا وهوية فريدة تعبر عن تنوع الشعوب والتراثيات التي تتشابك في هذا الوطن الكبير. يشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من التعبيرات الإبداعية والتراثية، التي تعكس الثقافة الجزائرية من جميع الزوايا.

في مجال الأدب، تبرز الأعمال الأدبية الغنية والمتنوعة التي تجسد تجارب الحياة والتاريخ الوطني، وتعبر عن قضايا المجتمع والهوية الوطنية بشكل عميق ومؤثر. تتنوع هذه الأعمال بين الرواية والشعر والمسرح، وتتميز بأسلوبها الفريد وقدرتها على إلقاء الضوء على جوانب مختلفة من الثقافة والتاريخ الجزائري.

بينما في الفنون التشكيلية، تتألق اللوحات والنحتيات التي تعكس جماليات الطبيعة والتراث الثقافي الغني للجزائر، وتعبر عن تجارب الفنانين ورؤاهم الفريدة. تتنوع هذه الفنون بين الفن التقليدي والحديث، وتسلط الضوء على التنوع والثراء الثقافي في البلاد.

من جانبها، تتميز الموسيقى الجزائرية بتنوعها وغناها، حيث تجسد تراثًا موسيقيًا غنيًا[1]

[1]–ويكيميديا, ا. ف. م .(2007, October 13) .ثقافة جزائرية. تاريخ الإطلاع:
https://ar.wikipedia.org/wiki2024/04/20

ومتنوعًا يعكس تأثير العديد من الثقافات والتقاليد المختلفة التي تتشابك في البلاد. تتنوع الموسيقى الجزائرية بين الأنغام الشعبية والكلاسيكية والتقليدية، وتحظى بشعبية كبيرة داخل البلاد وخارجها.

وتُعتبر العروض الثقافية والمهرجانات منبرًا هامًا لعرض التنوع الثقافي والفني في الجزائر، حيث يتم تقديم الفعاليات المسرحية والفنية التي تعبر عن التراث والهوية الثقافية للبلاد، وتعزز التفاعل والتبادل الثقافي بين الجماهير المحلية والزوار من الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، يُشكل قطاع الفنون والثقافة في الجزائر محركًا هامًا للتنمية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز الهوية الوطنية والتواصل الاجتماعي، وتنشيط السياحة الثقافية وتنمية الاقتصاد المحلي، وبناء جسور التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة في البلاد. وبذلك، يعتبر قطاع الفنون والثقافة جزءًا حيويًا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر[1].

الفرع الثاني: أهمية قطاع الفنون و الثقافة بالجزائر

لقد أصبح قطاع الفنون والثقافة ركيزة هامة لبناء الهوية الوطنية للجزائر وتعزيز تنميتها الشاملة. تتمتع الجزائر بتاريخ غني وتراث ثقافي متنوع، وهو جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية للبلاد. يعكس الفن والثقافة الجزائرية القيم والتقاليد والتعبير الفني للشعب الجزائري ويعتبر عنصرا هاما في تعزيز التفاعل الاجتماعي والتواصل الثقافي بين أفراد المجتمع.

وللفن والثقافة أهمية قصوى تساهم في تعزيز السياحة الثقافية في الجزائر، حيث تعتبر الجزائر مقصداً للسياح من جميع أنحاء العالم لاستكشاف تنوعها الثقافي وتراثها الغني، وتعتبر من أهم المعالم السياحية مجالات. علاوة على ذلك، تلتزم دائرة الفنون والثقافة بتعزيز التفاهم الثقافي الجزائري والتعايش السلمي بين مختلف الثقافات، مما يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

[1]– المرجع السابق.

كما تساعد الفنون والثقافة على تنمية المواهب الفنية والثقافية للشباب الجزائري وتوفير فرص العمل في هذا المجال المهم. كما تلتزم بتعزيز الابتكار والإبداع في مختلف المجالات الفنية والثقافية، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي ويعزز التنمية المستدامة للبلاد.

ولذلك أصبح قطاع الفنون والثقافة موردا أساسيا ولا غنى عنه لتحقيق التنمية الشاملة في الجزائر وتعزيز الهوية الوطنية والتواصل الثقافي, وفي مايلي نذكر :

1-الحفاظ على التراث الثقافي: قطاع الفنون والثقافة يمثل عمق التراث الثقافي للجزائر، وهو المسؤول عن الحفاظ على تلك الثروة الثقافية الهامة التي تشكل جوهر الهوية الوطنية والانتماء للشعب الجزائري. يتضمن هذا الحفاظ على كل جانب من جوانب التراث الثقافي، بدءًا من اللغة والأدب وصولًا إلى الموسيقى والفنون التقليدية والعمارة التقليدية والحرف اليدوية. بالنظر إلى التنوع الثقافي الهائل في الجزائر، فإن الحفاظ على هذا التراث يعتبر أمرًا ضروريًا للحفاظ على الهوية الوطنية والتواصل مع تاريخ البلاد وتراثها المتنوع. يقوم قطاع الفنون والثقافة بدور فعّال في جمع وتوثيق وحفظ هذا التراث من خلال دعم المؤسسات الثقافية والمتاحف والمعاهد الثقافية التي تقوم بالعمل على توثيق تاريخ الجزائر وتراثها الغني.بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الحفاظ على التراث الثقافي في الجزائر جزءًا من المسؤولية الوطنية والأخلاقية، حيث يتعين على الأفراد والمؤسسات العمل بجد للحفاظ على تلك الثروة الثقافية التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية الجزائرية، تساهم هذه الحماية للتراث الثقافي الجزائري في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية الوطنية، كما تساهم في زيادة الوعي الثقافي والتاريخي لدى مختلف الأجيال، مما يجعلها خطوة مهمة في عملية بناء المجتمع الجزائري وتطويره المستقبلي.[1]

[1] -لأول مرة منذ الاستقلال.. الجزائر تطلق ثانوية للفنون لأهداف ثقافية واقتصادية،Maghrebvoices ،2022/09/28 تاريخ الإطلاع:2024/04/15، https://www.maghrebvoices.com/algeria .

2-تعزيز الانتماء الوطني: ويشير الانتماء الوطني إلى الشعور الداخلي الذي يدفع الإنسان إلى حب الوطن، والانتساب إليه فكرا ووجدانا، والاعتزاز بكل مكوناته الثقافية والاجتماعية والمادية والبشرية، وهو ضمير داخلي يوجه ويرشد المواطن ليقوم بواجبه تجاه الوطن بوازع الرقيب الداخلي في النفس.[1]

إن قطاع الفنون والثقافة في الجزائر يمثل عمق التاريخ والهوية الوطنية، ويعتبر أداة حيوية لتعزيز الانتماء الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية في البلاد. يتيح الفن والثقافة منصة للتعبير عن الهوية الوطنية والولاء للوطن، وذلك من خلال إبراز القيم والتقاليد والتراث الجزائري المميز. يعمل الفن والثقافة على تعزيز الانتماء الوطني من خلال نقل القصص والتجارب الوطنية، وتسليط الضوء على الإنجازات والتاريخ الوطني، مما يثري الوعي الوطني لدى المواطنين ويعزز شعورهم بالفخر والانتماء للوطن.وبفضل الفن والثقافة، يتم تعزيز الوحدة الوطنية في الجزائر، حيث يعمل هذا القطاع على تقديم منصة للتفاعل والتواصل بين أفراد المجتمع من مختلف الخلفيات الثقافية. يُظهر الفن والثقافة التعددية الثقافية والتنوع في البلاد، ويعزز التفاهم والاحترام المتبادل بين الأفراد، مما يعزز الوحدة الوطنية ويعزز التعايش السلمي في المجتمع من خلال التأكيد على قيم الوطنية والمواطنة الإيجابية، يساهم الفن والثقافة في تكوين هوية وطنية مشتركة وتعزيز الروح الوطنية للشعب الجزائري. ولذلك يعتبر الفن والثقافة عاملاً مهماً في بناء مجتمع وطني متماسك وموحد، يتقاسم أفراده بكل فخر وإخلاص الانتماء والولاء لوطنهم.

3-تعزيز السياحة الثقافية: تُعتبر الفنون والثقافة جزءًا لا يتجزأ من جاذبية السياحة في الجزائر، حيث تعكس ثراء وتنوع التراث الثقافي للبلاد وتجذب السياح من مختلف أنحاءالعالم. يحتوي قطاع الفنون والثقافة في الجزائر على مجموعة متنوعة من الوجهات[2]

---

[1]– التل سعيد ،مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان: دار اللواء،2009، ص.158.

[2]–ويكيميديا, ا. ف. م.،(2007, October 13)ثقافة جزائرية. تاريخ الإطلاع: 2024/04/20 https://ar.wikipedia.org/wiki

والأنشطة التي تعزز الجذب السياحي وتسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.بدءًا من المتاحف التي تعرض الفنون والتراث الثقافي للبلاد، إلى الآثار القديمة والمواقع التاريخية الهامة، توفر الجزائر للزوار فرصة لاكتشاف غنى تاريخها وثقافتها. كما تُقام في الجزائر العديد من المهرجانات الثقافية التي تعكس التراث المحلي والتقاليد الشعبية، مما يجذب السياح ويعزز التفاعل الثقافي.تسهم السياحة الثقافية في تعزيز الوعي الثقافي وتعزيز فهم الثقافات المختلفة، وتسهم في تعزيز التفاهم الثقافي والتواصل بين الثقافات. بالإضافة إلى ذلك، يمثل قطاع السياحة الثقافية محركا تنمويا للاقتصاد المحلي، حيث يخلق فرص عمل جديدة في قطاعات السياحة والفندقة والحرف المحلية.من خلال الاستثمار في تطوير الفضاءات الثقافية وتحسين البنية التحتية السياحية، يمكن للجزائر تعزيز مكانتها كوجهة سياحية ثقافية متميزة على الساحة العالمية والمساهمة في تحسين التواصل والتبادل الثقافي بين الأمم.

4-تعزيز التفاهم الثقافي: قطاع الفنون والثقافة يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التفاهم الثقافي وتعزيز التعايش السلمي بين الثقافات المتعددة في الجزائر. يعمل الفن والثقافة على توفير منصة للتفاعل الإيجابي والتبادل الثقافي بين أفراد المجتمع، مما يسهم في بناء جسور التواصل والتفاهم المتبادل،ومن خلال التفاعل الثقافي والفني، يتم تعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة في الجزائر، حيث يُعزز الاحترام المتبادل والتسامح والتعاون بين أفراد المجتمع، ويُسهم في تخفيف التوترات وتحقيق السلم الاجتماعي. يُمكن رؤية هذا التفاعل الثقافي في الفعاليات والمهرجانات الثقافية التي تجمع بين مختلف الثقافات وتسهم في تعزيز التواصل والتفاهم المتبادل , علاوة على ذلك، يعمل قطاع الفنون والثقافة على تشجيع التعلم المستمر واكتساب المعرفة حول الثقافات المختلفة، مما يعزز الوعي الثقافي ويسهم في تعزيز التسامح وقبول الآخر. كما يُعتبر الفن والثقافة وسيلة لتنويع الأفكار وتوسيع آفاق الفهم، مما يُعزز التفاعل الإيجابي بين الأفراد ويُحقق التواصل الثقافي الفعّال[1].

[1]- المرجع السابق.

باختصار، يعتبر تعزيز التفاهم الثقافي عبر قطاع الفنون والثقافة في الجزائر أمرًا أساسيًا لبناء مجتمع متعايش ومتناغم، حيث يسهم في تحقيق السلم الاجتماعي والتفاهم المتبادل بين جميع أفراد المجتمع[1].

الفرع الثالث: دور قطاع الفنون و الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة

1-الحفاظ على التراث الثقافي والتنوع الثقافي: تتمتع الجزائر بتاريخ ثقافي غني وتراث متنوع يعود إلى آلاف السنين، حيث كانت ملتقى حضارات الأمازيغ والفينيقيين والرومان والعرب وغيرهم. وتشهد مواقعها التاريخية مثل تيمقاد وقصر الرياض ومسجد الجمعة بتيارت على عمق هذا التاريخ الثقافي الذي يشكل جزءًا لا يتجزأ من هوية الشعب الجزائري في هذا الإطار، تلعب الفنون والثقافة دورًا حيويًا في الجزائر، فهي مرآة تعكس تراث الأمة وتعبير عن هويتها الفريدة. وتمثل التجارب الفنية والثقافية مصدرًا مهمًا للهوية الوطنية والتميز الثقافي، حيث تمتزج فيها التقاليد القديمة مع الابتكار الحديث لتشكل صورة متكاملة عن الجزائر.

ومن خلال دعم وتعزيز الفنون والثقافة، يمكن للجزائر تعزيز الوعي الثقافي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد أظهرت الدراسات أن الاستثمار في الثقافة يمكن أن يسهم في تعزيز السياحة الثقافية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التفاهم الثقافي بين مختلف شرائح المجتمع و تنظم الحكومة الجزائرية مجموعة متنوعة من المهرجانات الثقافية والفنية التي تهدف إلى تعزيز التواصل الثقافي والفني، والحفاظ على التراث الثقافي الجزائري، وتوفير منصة للفنانين والمبدعين لعرض أعمالهم. ومن أبرز هذه المهرجانات: مهرجان تيمقاد الدولي، ومهرجان المسرح الوطني، ومهرجان الموسيقى الأندلسية، ومهرجان الصحراء، ومهرجان الأغنية الجزائرية، ومهرجان السينما الأمازيغية، ومهرجان فنون الشارع تساهم هذه[2]

[1]- المرجع السابق.

[2]- وزارة الثقافة والفنون الجزائرية، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لقطاع الثقافة والفنون" ، الجزائر العاصمة: وزارة الثقافة والفنون، 2021.

المهرجانات في ترسيخ مكانة الجزائر كمركز ثقافي وفني رائد على الساحة العالمية، وتعزز التواصل الثقافي والفني على المستوى الدولي. من خلال دعم الفنون والثقافة، يمكن للجزائر الحفاظ على تراثها الغني وتعزيز تنميتها المستدامة وبناء مستقبل مزدهر لشعبها[1]

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تلعب الفنون والثقافة دورًا هامًا في تعزيز التفاهم والسلام الاجتماعي، وتعزيز الانتماء للوطن، وتشجيع الابتكار والإبداع في مختلف المجالات الحياتية. وبذلك، يكمن دور قطاع الفنون والثقافة في الجزائر في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني والمجتمعي[2].

2-تعزيز الهوية الثقافية والانتماء: يمثل قطاع الفنون والثقافة جوهراً حضارياً وروحاً للمجتمعات، حيث يلعب دوراً بارزاً في ترسيخ الهوية الثقافية وتعزيز الانتماء للمجتمعات. يعمل هذا القطاع على زيادة الوعي الثقافي والحفاظ على التقاليد والقيم التراثية التي تميز كل مجتمع على حدة. بفضل التعبير الفني والثقافي، يمكن للأفراد التواصل مع جذورهم وتاريخهم والاستفادة من تراثهم الثقافي بطرق مبتكرة ومثمرة , و من خلال دعم الفنانين والمبدعين والمؤسسات الثقافية، يتم تعزيز الفرص لاكتشاف وتطوير المواهب الفنية والثقافية، مما يسهم في تعميق الروابط الاجتماعية وتعزيز التلاحم بين أفراد المجتمع. كما يعمل قطاع الفنون والثقافة على تعزيز التنوع الثقافي وتقدير الثقافات المختلفة، وهو ما يسهم في بناء جسور التواصل وكسر حواجز الفهم بين الثقافات بالإضافة إلى ذلك، يلعب الفن والثقافة دورًا في تعزيز التعايش السلمي وبناء السلام، حيث يساهم في تعزيز قيم الاحترام المتبادل والتفاهم بين الثقافات المختلفة. ومن خلال الفعاليات الثقافية المشتركة والتبادل الفني، يُشجع التفاهم[3]

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- كاليوسترو ألبرتو .اقتصاد الفنون والثقافة: الدبلوماسية الثقافية، تر: موقع نون بوست، 2021/03/11،تاريخ الإطلاع: 2024/04/15 https://www.noonpost.com/40061/ .

[3]-3ddaADMIN. (2024, February 4). دور الفن في التعبير عن الهوية الثقافية. قعدة نت https://a3da.net.

وبناء جسور التواصل، مما يسهم في تعزيز السلم والاستقرار الاجتماعي، باختصار، يمكن القول إن قطاع الفنون والثقافة له أثر كبير في تعزيز الهوية الثقافية والانتماء للمجتمعات، وهو جزء أساسي من بنية المجتمع يعمل على ترسيخ القيم والتقاليد وتعزيز التفاهم والتعايش السلمي وبناء مستقبل[1].

3-تعزيز الإبداع والابتكار: تعزيز الإبداع والابتكار في مجال الفنون والثقافة يُعَد جزءًا أساسيًا من أركان تنمية المجتمعات وتحقيق الاستدامة. يُمكِن هذا القطاع من خلق بيئة مشجعة للتفكير الإبداعي والتجديد، إذ يُشَجَّع الفنانون والمبدعون على اكتشاف أفكار جديدة وتحويلها إلى أعمال فنية وثقافية ملهمة. الابتكار يتمثل في تقديم الأساليب والأفكار الجديدة، بينما يُعزز الإبداع تجسيد هذه الأفكار بطرق فنية مبتكرة وجاذبة.

من خلال دعم التفكير الإبداعي، يُوفِّر قطاع الفنون والثقافة بيئة داعمة للفنانين والمبدعين لتمكينهم من التألق في مختلف المجالات الفنية والثقافية. كما يُشَجِّع على التعاون والتفاعل بين الفنانين والمبدعين من مختلف الثقافات والخلفيات، مما يثري المشهد الثقافي ويحقق التبادل الثقافي، بالإضافة إلى ذلك، يتم تنمية المهارات الفنية والتقنية من خلال تقديم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة للفنانين والمبدعين، وتوفير الدعم المالي والتقني لهم للمساهمة في تطوير وتحسين مهاراتهم وتعزيز قدراتهم الإبداعية ويشارك تعزيز الابتكار والإبداع في قطاع الفنون والثقافة في تعزيز التفاعل الاجتماعي وبناء الجسور بين الثقافات المختلفة. ومن خلال المشاركة الفعالة للجمهور وتنظيم الفعاليات والأنشطة التفاعلية، يتم تعزيز التواصل والتفاعل بين الفنانين والمبدعين والجمهور، مما يُعزز التفاعل الاجتماعي والحوار الثقافي بشكل عام، يلعب قطاع الفنون والثقافة دورًا فعّالًا في تعزيز الابتكار والإبداع وتحقيق التنمية المستدامة، ويُعتبر عنصرًا أساسيًا في بناء مجتمعات مزدهرة ومتنوعة .[2].

---

[1]-المرجع السابق.

[2]- الابتكار الثقافي: الماهية والكيفية – مبادرة الابتكار الاجتماعي .SocialInnovationHub .(n.d.-c) . https://innovationhub.social/articles/sit11_02

4-تعزيز السياحة الثقافية: يعتبر الفن والثقافة من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز السياحة الثقافية وزيادة جاذبية المراكز الثقافية للسياح. يبحث السياح عن تجارب جديدة وفريدة تتعلق بالفن والثقافة ويرغبون في اكتشاف التراث الثقافي والتاريخي للأماكن التي يزورونها. وفيما يلي بعض الأمثلة على أهمية الفن والثقافة في تعزيز السياحة الثقافية ونجاحات الجزائر في هذا المجال:

أ-جذب السياح: تلعب الفنون والثقافة دورًا مهمًا في جذب السياح إلى المعالم الثقافية. يبحث السياح عن تجارب فريدة في الفن والثقافة ويريدون معرفة المزيد عن التراث الثقافي للمناطق التي يزورونها.

ب- الاستغلال الاقتصادي: يساعد قطاع الفنون والثقافة على تعزيز الاقتصاد المحلي في الوجهات السياحية من خلال خلق فرص العمل والمساهمة في تحسين مستويات معيشة السكان المحليين.

ج- الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي: يساهم قطاع الفنون والثقافة في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للمناطق من خلال تنظيم المعارض والعروض الثقافية وإبراز جماليات الثقافة المحلية.إضافة إلى ذلك، حققت الجزائر نجاحات عديدة في مجال الترويج للسياحة الثقافية، ومن أبرز هذه النجاحات مهرجان تيمقاد الدولي، الذي يعتبر من أهم المهرجانات الثقافية في المنطقة. ويستقطب هذا المهرجان الفنانين والموسيقيين والمبدعين من مختلف أنحاء العالم الذين يقدمون عروضاً فنية متنوعة تعكس ثقافة الدولة وتاريخها العريق في عالم الفن والثقافة[1]

د- تعزيز التعليم والتعلم: يوفر تعزيز التعليم والتعلم في قطاع الفنون والثقافة في الجزائر أساسًا أساسيًا لتنمية المهارات الإبداعية والتفكير النقدي والتعبير عن الذات. يعد التعليم[2]

[1]Admin_Ylq7l0gt. (2024, March 3). السياحة الثقافية: رحلة عبر التراث والفنون – Travel Visitor. Travel Visitor. https://travelvisitor.online

[2]-لأول مرة منذ الاستقلال.. الجزائر تطلق ثانوية للفنون لأهداف ثقافية واقتصادية، المرجع السابق (بتصرف)

الفني والثقافي جزءًا لا يتجزأ من التعليم الشامل ويساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة للبلاد.يعد إنشاء مدرسة ثانوية متخصصة للفنون في الجزائر خطوة مهمة نحو تحسين التدريس والتعلم في هذا المجال. تم افتتاح أول مدرسة للفنون في البلاد بعد الاستقلال عام 1962 بهدف تعزيز الثقافة والفن والمساهمة في تنويع اقتصاد البلاد. وتدير وزارة الثقافة والفنون بالتعاون مع وزارة التربية الوطنيةهذه المدرسة الثانوية التي تهدف إلى تكوين جيل قادر على المساهمة في تنمية البلاد وتنويع الاقتصاد الوطني، وتوفير التكوين الفني في مجال التعليم. تعمل المدارس على توحيد المواهب الفنية وتطويرها في مختلف التخصصات.تعزيز التدريس والتعلم في المجالين الفني والثقافي في الجزائر يشمل أيضا إدخال كلية الآداب في المرحلة الثانوية العامة والفنية. يهدف هذا القسم إلى تعزيز وتطوير المواهب الفنية للطلبة، وخلق ثقافة تسمح لهم بفهم الأبعاد الثقافية والتاريخية والجمالية للإبداع الفني،وتعزيز البعد الفني في التعليم الجزائري.على الرغم من التحديات التي واجهها قطاع الفنون في الجزائر خلال العقد الأسود (1990–2000)، يوجد في البلاد مدرسة وطنية للفنون الجميلة ومعاهد عليا لمهن الفنون الأدائية والفنون السمعية والبصرية والموسيقى. وتقوم كل عام بتدريب المتخصصين في هذه المجالات، مما يعكس التزام الجزائر بتحسين التعليم والتعلم في قطاع الفنون والثقافة لتحقيق التنمية المستدامة والنهضة الثقافية في البلاد[1].

[1]– المرجع السابق.

المطلب الثاني: إستراتيجيات قطاع الفنون و الثقافة وآلياته في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تُعَتَّبر الفنون والثقافة من أهم المحرّكات للتنمية المستدامة في الجزائر، حيث تمثل جزءًا لا يتجزأ من الهوية الوطنية وتراثها الثقافي الغني، وتتمتع الجزائر بتنوع ثقافي وفني يعكس تاريخها العريق وتنوعها الجغرافي، وتشكل هذه القطاعات ركيزة أساسية للتنمية المستدامة من خلال تعزيز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي.

تتطلب استراتيجيات قطاع الفنون والثقافة في الجزائر رؤيةً مستقبليةً شاملةً تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على المدى الطويل، بما يشمل تعزيز الوعي الثقافي والفني وتشجيع الإبداع والابتكار في المجالات الثقافية والفنية.و تشمل هذه الاستراتيجيات أيضًا آليات فعَّالة لتمويل ودعم الفنون والثقافة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية والبنية التحتية الضرورية لتطوير القطاع. ومن خلال تنفيذ استراتيجيات قوية ومتكاملة، يمكن لقطاع الفنون والثقافة في الجزائر أن يساهم بشكل فعَّال في تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الهوية الوطنية، وتحسين التواصل الثقافي والفني على المستويين الوطني والدولي، وتعزيز الجذب السياحي والتفاعل الثقافي بين الثقافات المختلفة.

الفرع الأول : إستراتيجيات قطاع الفنون والثقافة في مجال التمويل:

برنامج شمال إفريقيا الثقافي – منحة الدعم المحلّي يعتبر جزءًا حيويًا وضروريًا ضمن مبادرة شمال إفريقيا الثقافية الشاملة التي تهدف إلى تعزيز وتطوير القطاع الثقافي في بلدان المنطقة، بما في ذلك الجزائر التي تتمتع بتاريخ وثقافة غنية. يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التواصل الثقافي والفني وتعزيز التبادل الثقافي بين دول شمال إفريقيا، من خلال توفير الدعم المالي والتقني للمؤسسات والجمعيات الثقافية والفنية في الجزائر.

يتضمن **برنامج شمال إفريقيا الثقافي – منحة الدعم المحلّي** مجموعة متنوعة من الخطط والمبادرات التي تهدف إلى دعم وتعزيز الثقافة والفن في المنطقة. يتم تمويل هذا البرنامج من خلال إنشاء صندوق تمويل محلّي وآخر إقليمي، واللذان يوفران الدعم المالي الضروري لتمويل المشاريع الثقافية والفنية في الجزائر .

من خلال موارد الصندوق المحلي والإقليمي، يتمكن الجمعيات والمؤسسات الثقافية في الجزائر من الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها الفنية والثقافية بكل فعالية وجودة. يشمل ذلك دعم الفعاليات الثقافية والفنية المتنوعة، مثل المعارض الفنية، والعروض المسرحية، وورش العمل الثقافية، والمهرجانات الثقافية التي تسهم في إثراء المشهد الثقافي في البلاد وتعزيز التواصل والتفاعل الثقافي بين الفئات المختلفة من المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدُّ مبادرة "إرادة Subventions"–التي تُقَدِّمها وزارة الثقافة والفنون في الجزائر جزءًا آخر من الجهود الرامية لدعم الحركة الثقافية المحلية. من خلال هذه المبادرة، يتم تقديم دعم مالي سنوي للجمعيات الثقافية والفنية في البلاد، مما يساهم في تنظيم الفعاليات الثقافية والفنية في مختلف المجالات والتي تعزز الوعي الثقافي والفني لدى الجمهور وتسهم في تطوير المشهد الثقافي في الجزائر بشكل شامل.

وبالإضافة إلى الدعم المالي المقدم للمبادرات الثقافية والفنية، يقوم الصندوق الوطني للتراث الثقافي في الجزائر بتوفير التمويل لمشاريع الحفاظ على التراث الثقافي في البلاد. يتم استخدام هذا التمويل لدعم مشاريع الحفاظ على المواقع التاريخية والتراثية، والممتلكات الثقافية، وذلك بهدف الحفاظ على الهوية الثقافية الغنية وتاريخ الجزائر ونقلها للأجيال القادمة بكل فخر.[1]

[1] –لجنة الإعانة و التمويل في إطار الصندوق الوطني للتراث الثقافي .(n.d.) .إعلان عن تمويل في إطار الصندوق الوطني للتراث الثقافي،وزارة الثقافة و الفنون الجزائر ،https://www.m-culture.gov.dz.

الفرع الثاني: إستراتيجيات قطاع الفنون والثقافة في مجال الإدارة

في مجال الإدارة في الفنون والثقافة في الجزائر، تولي وزارة الثقافة اهتمامًا كبيرًا بتطوير وترقية الفنون والثقافة من خلال مجموعة شاملة من البرامج والمبادرات. يُعدّ برنامج دعم الإبداع الفني ووضع الفنانين أحد أهم هذه البرامج، حيث يتم توفير الدعم المالي والقانوني للفنانين والمبدعين من خلال الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينمائية، مما يُمكّنهم من تنفيذ مشاريعهم الفنية بكفاءة. على سبيل المثال، قدمت الجزائر دعمًا كبيرًا للفنانين الشباب في مجال السينما، مما أدى إلى نشوء جيل جديد من المخرجين والمنتجين الواعدين.أما برنامج تطوير الفنون الحية وفنون العرض، فيُعَدّ جزءًا أساسيًا من إستراتيجية الوزارة لدعم المشهد الثقافي النشط في البلاد. من خلال تنظيم المهرجانات الثقافية والعروض المسرحية والسينمائية، يتم تعزيز التواصل الثقافي والفني وتعزيز التبادل الثقافي بين الجزائر والدول الأخرى. على سبيل المثال، توفر المهرجانات السينمائية في الجزائر فرصًا مهمة لعرض الأفلام الوطنية والدولية وتعزيز التفاعل بين صانعي الأفلام والجمهور. ويهدف برنامج النهوض بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والشعبي إلى الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري وتعزيزه من خلال توثيق أشكال التعبير الثقافي التقليدي والشعبي وتشجيع الفنانين على إعادة إنتاجها وتقديمها بطرق مبتكرة. فعلى سبيل المثال، تنظم الجزائرمهرجانا ومعرضا للحرف التقليدية والأزياء الشعبية لإبراز جمال وتنوع التراث الثقافي للبلاد وتشجيع الفنانين على استلهامه في أعمالهم الفنية المعاصرة. وتهدف الجزائر من خلال هذه الاستراتيجيات والبرامج إلى تعزيز التواصل الثقافي والفني للبلاد وتعزيز مكانتها كمركز ثقافي رائد على الساحة العالمية.

الفرع الثالث : آليات قطاع الفنون و الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

تعد الفنون والثقافة أساسًا حيويًا في بناء الهوية الوطنية وتعزيز التفاعل الاجتماعي والاقتصادي في أي مجتمع، في الجزائر، يُعَدّ قطاع الفنون والثقافة من أهم القطاعات التي

تسعى الحكومة إلى تنميتها ودعمها لتحقيق التنمية المستدامة. تقدم هذه القطاعات آليات متعددة تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بالبلاد. من خلال دعم الإبداع والتنوع الثقافي، وتعزيز التعليم والتواصل الثقافي، وتعزيز دور الفنانين والثقافيين في تشكيل المجتمع، يسعى قطاع الفنون والثقافة في الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة و من بين الآليات التي تستخدمها الجزائر نجد :

1-تعزيز السياحة الثقافية:

تعمل الجزائر على تعزيز السياحة الثقافية من خلال استثمارها في تطوير البنية التحتية السياحية، مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل، بالقرب من المواقع التاريخية والمعالم الثقافية، إلى جانب الترويج الدولي لتراثها الثقافي من خلال حملات إعلانية ومشاركة في المعارض التجارية. كما تعمل على تطوير منتجات سياحية ثقافية جديدة مثل الجولات المصحوبة بمرشدين وورش العمل الحرفية والعروض الثقافية التقليدية. تتعاون الجزائر أيضًا مع القطاع الخاص لتطوير وتشغيل المرافق والمنتجات السياحية الثقافية، وتستثمر في تدريب العاملين في مجال السياحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة. كما تحمي تراثها الثقافي من خلال التشريعات والجهود في مجال الصيانة والترميم، وتعمل على التعاون الدولي مع المنظمات المعنية لتعزيز السياحة الثقافية وتبادل أفضل الممارسات.[1]

2-الحفاظ على التراث الثقافي:

تلتزم الجزائر بحماية التراث الثقافي من خلال تشريعات وقوانين تم إقرارها، مثل قانون حماية التراث الثقافي في عام 1998، والذي يوفر إطارًا قانونيًا لحماية المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية.

وقد أقر المشرع الجزائري في القانون رقم 98 – 04 مخططين لحماية الممتلكات الثقافية والتي من ضمنها التراث الثقافي هما:

[1]-بن يوسف، أ.، وبلحاج، ف. (2023). تعزيز السياحة الثقافية في الجزائر: الاستثمار في البنية التحتية والترويج الدولي وتطوير المنتجات. مجلة السياحة والثقافة، 10(2)، ص ص.105-120.

أ / مخطط حماية المواقع الأثرية التاريخية: حيث نصت المادة 30 من القانون 98 – 04 على أنه يتم إعداد مخطط استصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها ، وتطبيقا للمادة 30 صدر المرسوم التنفيذي رقم 03 – 323 المتضمن كيفيات إعداد مخطط حماية المواقع الأثرية والمناطق التابعة لها واستصلاحها (الجريدة الرسمية عدد 60 لسنة 2003).

ب / مخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة: نصت المادة 43 من القانون 98 – 04 على أن تزود القطاعات المحفوظة بمخطط دائم للحماية والاستصلاح يحل محل مخطط شغل الأراضي، وتطبيقا لهذه المادة جاء المرسوم التنفيذي رقم 03 – 324 الذي يحدد كيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة (الجريدة الرسمية عدد 60 لسنة 2003).[1]

بالإضافة إلى ذلك، انضمت الجزائر إلى اتفاقيات دولية مثل اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي واتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، مما يعزز جهودها في حماية والحفاظ على تراثها الثقافي وتقوم السلطات الجزائرية بجهود مستمرة في جرد وتوثيق التراث الثقافي للبلاد، وذلك من خلال توثيق المواقع الأثرية المهمة، والمعالم التاريخية البارزة، والحرف اليدوية التقليدية، والتقاليد الموسيقية الفريدة. يتم حفظ هذا الجرد وتوثيقه في قاعدة بيانات وطنية للتراث الثقافي، مما يساهم في الحفاظ على معرفة وتوثيق التراث الثقافي القيم في الجزائر.

كما تولي الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا لصيانة وترميم المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية. وتخصص موارد كبيرة لهذا الغرض، بالإضافة إلى العمل المشترك مع منظمات دولية مثل اليونسكو، التي تقدم الدعم الفني والمالي لجهود الحفظ والترميم. هذا يساهم في إعادة التأهيل

[1]–دبش عبد النور، سلامي حسينة، الحماية القانونية للتراث الثقافي في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مقال منشور في كتاب أعمال الملتقى الدولي حول حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، الجزائر،مركز جيل البحث العلمي، العام التاسع، العدد 36، جويلية 2022، الصفحة 89.

والحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية لتظل قابلة للاستكشاف والتمتع بها من قبل الزوار والأجيال القادمة، وتعمل أيضًا على تعزيز التوعية والتثقيف حول أهمية حماية التراث الثقافي. وتنفذ حملات توعية مستهدفة لرفع مستوى الوعي بين الجمهور، وتشجع على المشاركة الفعالة في جهود الحفظ. كما يتم تضمين التعليم حول التراث الثقافي في المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، لتعزيز الوعي والفهم لدى الأجيال الشابة بأهمية التراث الثقافي وحمايته.

وتدير الجزائر شبكة واسعة من المتاحف والمؤسسات الثقافية، التي تعرض وتحتفظ بالتراث الثقافي للبلاد. تعمل هذه المؤسسات على جمع وحفظ المقتنيات الثقافية والأعمال الفنية والمخطوطات والمقتنيات التاريخية، وتعرضها للجمهور من خلال المعارض والفعاليات الثقافية. كما تعمل هذه المؤسسات على إجراء الأبحاث والدراسات العلمية حول التراث الثقافي، ونشر النتائج والمعرفة لتعزيز فهمنا واحترامنا لهذا التراث الثري.

إضافة إلى ذلك تشجع الجزائر التعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جهود الحفاظ على التراث الثقافي. تتعاون الحكومة مع هذه الجهات في تنفيذ مشاريع الحفظ والترميم، وتنظيم ورش عمل وتدريبات للحفاظ على المهارات التقليدية والحرف اليدوية، وتشجع المشاركة المجتمعية في الحفاظ على التراث الثقافي المحلي.

ورغم التحديات التي تواجهها الجزائر في حماية التراث الثقافي، مثل النهب والتدهور، فإن الحكومة والمجتمع ملتزمون بالحفاظ على ثرواتهم الثقافية وتراثهم العريق. يعتبر الحفاظ على التراث الثقافي الجزائري ضروريًا للحفاظ على الهوية الثقافية الفريدة للبلاد وتعزيز التفاهم والتعايش بين الثقافات المختلفة، بالإضافة إلى الاستفادة الاقتصادية والسياحية التي يمكن تحقيقها من خلال الحفاظ على هذا التراث الثمين[1].

[1]– القانون رقم 98 – 04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية العدد 44 لسنة 1998، الجزائر.

3-خلق فرص العمل: في قلب الجزائر النابض بالحياة، ينبض قطاع الفنون والثقافة بالحياة، ويفتح أبوابًا واسعة من الفرص أمام شبابها الموهوب. من خلال دعم إنتاج الأعمال الفنية والثقافية، مثل الأفلام الساحرة والمسرحيات المؤثرة والمعارض الفنية الملهمة والمهرجانات الصاخبة، يوفر هذا القطاع أرضًا خصبة للفنانين والمبدعين ليزرعوا مواهبهم ويجنوا ثمار نجاحهم.

ولا يقتصر دور الفنون والثقافة على إثراء أرواحنا فحسب، بل إنه يساهم أيضًا في ازدهار اقتصادنا. فالسياحة الثقافية، التي تجذب الزوار من جميع أنحاء العالم لاستكشاف تراثنا الغني، تخلق فرص عمل في مجالات الإرشاد السياحي وإدارة المواقع التراثية وخدمات الضيافة، مما يوفر سبل عيش كريمة للعديد من الجزائريين.

كما تزدهر الحرف اليدوية التقليدية في الجزائر، حيث يبدع الحرفيون والمصممون المهرة منتجات فريدة من نوعها تبهر أعين المشاهدين. من السجاد المنسوج يدويًا إلى الفخار المزخرف، توفر هذه الحرف فرص عمل مجزية وتساهم في الحفاظ على تراثنا الثقافي.

ولكن الفرص لا تتوقف عند هذا الحد، فالمؤسسات التعليمية الفنية والثقافية، مثل المدارس والمعاهد والجامعات، تفتح أبوابها أمام المعلمين والباحثين والإداريين، مما يوفر لهم مسارات مهنية مجزية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الثقافية، التي تعمل بلا كلل لتنظيم الفعاليات الثقافية وإدارة المراكز الثقافية وتنفيذ المشاريع المجتمعية، تلعب دورًا حيويًا في خلق فرص عمل جديدة.

ولا يقتصر دعم الفنون والثقافة على القطاع العام فحسب، بل يمتد أيضًا إلى الاستثمار في البنية التحتية الثقافية، فالمسارح ودور السينما والمتاحف الحديثة توفر فرص عمل في مجالات البناء والصيانة والإدارة، مما يحفز النمو الاقتصادي[1].

وعلى الصعيد الدولي، يتعاون قطاع الفنون والثقافة الجزائري مع المنظمات الثقافية

[1]-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2017). خارطة الطريق لتطوير التعليم الفني والمهني في الجزائر (2017-2022). الجزائر: المؤلف، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الدولية والحكومات الأجنبية، مما يؤدي إلى تبادل ثقافي غني وتنفيذ مشاريع مشتركة، وهذا التعاون يخلق فرص عمل جديدة ويساعد على تعزيز سمعة الجزائر كمركز ثقافي نابض بالحياة.

من خلال الاستثمار في هذه الآليات وتعزيز التعاون الدولي، يمكن لقطاع الفنون والثقافة في الجزائر أن يصبح محركًا رئيسيًا لخلق فرص العمل وتمكين الشباب الجزائري اقتصاديًا. وبذلك، لن يساهم هذا القطاع في إثراء حياتنا الثقافية فحسب، بل سيساهم أيضًا في بناء مستقبل أكثر إشراقًا وازدهارًا لبلدنا الحبيب.

4-تعزيز التعليم: في الجزائر، تتشابك الفنون والثقافة بشكل وثيق مع التعليم، حيث تلعب دورًا حيويًا في تنمية المواطنين المبدعين والمتعاونين والناقدين. وقد وضعت الحكومة الجزائرية آليات متعددة لتعزيز التعليم من خلال الفنون والثقافة، مما يضمن حصول الطلاب على المهارات والمعرفة اللازمة لازدهارهم في القرن الحادي والعشرين.

أحد هذه الآليات هو دمج الفنون في المناهج الدراسية لجميع المستويات التعليمية، من رياض الأطفال إلى التعليم العالي. ويشمل ذلك دروسًا في الموسيقى والفنون البصرية والمسرح والرقص والتراث الثقافي. من خلال هذه الدروس، يتعلم الطلاب تقدير الجمال والتعبير عن أنفسهم بشكل إبداعي والتفكير النقدي وحل المشكلات. بالإضافة إلى ذلك، توفر وزارة التربية الوطنية الجزائرية تدريبًا للمعلمين حول كيفية دمج الفنون في التدريس. ويهدف هذا التدريب إلى تزويد المعلمين بالمهارات والمعرفة اللازمة لاستخدام الفنون كأداة تعليمية فعالة. من خلال هذا التدريب، يمكن للمعلمين خلق بيئات تعليمية أكثر جاذبية وتفاعلية، حيث يشعر الطلاب بالتحفيز والإلهام للتعلم، كما أنشأت الحكومة الجزائرية عددًا من المدارس المتخصصة في الفنون، مثل المدرسة الوطنية العليا للفنون الجميلة والمدرسة الوطنية العليا للموسيقى. وتوفر هذه المدارس تعليمًا متخصصًا في مختلف مجالات الفنون، مما يسمح للطلاب بتطوير مواهبهم الفنية والمهارات التقنية، علاوة على ذلك، تدعم الحكومة

الجزائرية المبادرات المجتمعية التي تستخدم الفنون والثقافة كأدوات للتعليم. على سبيل المثال، تدعم وزارة الثقافة والفنون برنامجًا يسمى "الفن من أجل التعليم"، والذي يوفر ورش عمل فنية مجانية للأطفال والشباب في المناطق المحرومة. من خلال هذه المبادرات، يمكن للطلاب من جميع الخلفيات الوصول إلى الفنون والثقافة، والتي يمكن أن تلعب دورًا تحويليًا في حياتهم، كما تتعاون الجزائر أيضًا مع المنظمات الدولية، مثل اليونسكو، لتعزيز التعليم من خلال الفنون والثقافة. على سبيل المثال، نفذت اليونسكو مشروعًا في الجزائر لتدريب المعلمين على استخدام الفنون في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. من خلال هذه الشراكات، يمكن للجزائر الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتطوير استراتيجيات مبتكرة لتعزيز التعليم من خلال الفنون والثقافة.

باختصار، فإن آليات الجزائر لتعزيز التعليم من خلال الفنون والثقافة شاملة ومتعددة الأوجه، مما يضمن أن يكون لدى جميع الطلاب الفرصة لتطوير إمكاناتهم الإبداعية والفكرية. من خلال دمج الفنون في المناهج الدراسية وتوفير التدريب للمعلمين وإنشاء مدارس متخصصة في الفنون ودعم المبادرات المجتمعية والتعاون مع المنظمات الدولية، تعمل الجزائر على بناء مستقبل أكثر إشراقًا لمواطنيها، حيث يكون للفنون والثقافة مكانة مركزية في التعليم والتنمية[1].مما لا شك فيه أن تطوير المهارات يساهم في تحسين وسائل الإنتاج وبالتالي يفضي إلى النمو الاقتصادي الذي يعتبر ضروريا من أجل التنمية البشرية بحد ذاته. وتظهر الدراسات أن هناك علاقة إحصائية قوية بين الإنجازات في مجال التعليم والنمو الاقتصادي، ولكنها ليست بالسبب ولا النتيجة البسيطين. كما أن توافر خدمات التعليم يثري جودة العمل وقدراته، وبالتالي يحسن من فرص العمل ومرونة وعقلانية سوق العمل.[2]

[1]وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2017). خارطة الطريق لتطوير التعليم الفني والمهني في الجزائر (2017–2022). الجزائر: المؤلف، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

[2]–مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، خارطة الطريق الإستراتيجية لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني، 2020–2025، ص.8.

خلاصة الفصل:

إنّ الترابط بين الثقافة والتنمية يتسم بطابعٍ جدليٍّ عميق، ممّا يعني أنّ التركيز على أحدهما دون الآخر يُفضي إلى الوقوع في فخّ التصور الثقافي المُجرّد، إنّ إعطاء الأولوية للاقتصاد على حساب الثقافة في مشاريع التنمية يُعدّ وصفةً مؤكدةً للفشل. لذا، يتوجب علينا مراجعة شاملة للرؤية القائلة بأنّ الثقافة هي نتاجٌ حتميٌّ للتنمية على الرغم من الدعوات الدولية المتكررة لإدراج الثقافة كعنصر أساسي للتنمية المستدامة، ووعيًا بالعائدات الاقتصادية والفوائد الاجتماعية والبيئية الجمة التي تُقدمها، ولكن، ورغم كلّ ذلك، يُواجه القطاع الثقافي إهمالًا مقلقًا، بينما تحظى قطاعات أخرى بأولوية أكبر يُمكن تفسير إهمال القطاع الثقافي جزئيًا بغموض مفهوم الثقافة وصعوبة قياسها، ممّا يُؤدّي إلى تداخلها مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية للتنمية المستدامة.

لذلك لا يمكن اعتبار الثقافة كبعدا رابعا للتنمية المستدامة، غير أننا لا يمكن إنكار أنّ للثقافة دورًا جوهريًا في العمل التنموي. ولا يمكن تحقيق هذا الدور إلا من خلال الاهتمام بقطاع الثقافة، أو ما يُعرف باسم "التنمية الثقافية و لا بدّ من اتّخاذ خطواتٍ متعددة لتعزيز التنمية الثقافية، وتنمية الموارد البشرية، وتأهيل المؤسسات الثقافية، ودعمها بالتشريعات والقوانين اللازمة وغيرها، حيث أصبح من الضروريّ وضع خطط تنموية ثقافية تُوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية المحلية والتكيف مع التطورات العالمية، مع احترام الخصوصية والتنوع الثقافي، مع إدراك أنّ بعض الممارسات الثقافية قد تُشكل عوائق أمام التنمية، كالتشبث بالعادات والتقاليد وعدم تقبل الأفكار الجديدة، والاعتقاد بالغيبيات والشعوذة والخرافات.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

إستراتيجية الإدارة والتمويل-دراسة تحليلية

تمهيد

إن التنمية المستدامة في قطاع الفن تعني تطوير الفن والثقافة بشكل يحافظ على البيئة والموروث الثقافي، ويعزز المشاركة المجتمعية والاقتصاد المحلي، ويتطلب ذلك التوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي ودعم الإبداع الجديد، مع التوجه نحو استخدام موارد مستدامة وتقنيات تنمية تحافظ على التوازن البيئي وتعزيز التنوع الثقافي، وكذا التقليل من الآثار السلبية على البيئة الفنية، وفي هذا الفصل سنطرق إلى بعض الإستراتيجيات التي اعتمدتها الجزائر في إدارة وتمويل بعض المشاريع الثقافية الضخمة، للوقوف عند الإضافة النوعية التي أضافتها للقطاع في مجالات التنمية.

المبحث الأول: المشاريع الثقافية في الجزائر

المطلب الأول: المهرجان الإفريقي الطبعة الأولى والثانية 1969-2009

نظمت الطبعة الأولى للمهرجان الإفريقي سنة 1969، خصصت لإرساء أساسيات الوحدة الإفريقية واستعادة التراث الثقافي الإفريقي، حيث قرر مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية خلال اجتماعه بكنشاسا من 11 إلى 14 سبتمبر 1967 إقامة مهرجان ثقافي إفريقي، وتكونت تبعا لذلك لجنة تحضيرية ضمت الجزائر والكاميرون وإثيوبيا وغينيا ومالي ونيجيريا والسنغال و تانزانيا والهدف منها هو مساعدة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية على إعداد هذا المهرجان. كما تجدر الإشارة إلى أن فكرة المهرجان الإفريقي لا تعني فقط النشاطات الفنية بمختلف تخصصاتها وألوانها، وإنما أيضا وبالأخص إقامة ملتقى ثقافي وفكري يساهم فيه الأدباء والشعراء أصحاب الرأي في مجالات الثقافة والفنون... ومما جاء في البيان الختامي للجنة التحضيرية في اجتماعها المنعقد في الثلاثي الأول من عام 1969 ما يلي:

-إعطاء عنوان للملتقى الفكري.

-توجيه دعوة للفنانين ورجال الثقافة.

-إختيار المحلفين (أعضاء لجنة التحكيم)

- إرسال بعثات إخبارية لدى الدول الأعضاء والصديقة،

-توزيع المهام ضمن اللجنة التنظيمية، و دراسة الميزانية.

وهكذا تقرر تبعا لبنود جدول الأعمال المذكور أن ينظم المهرجان الإفريقي في الجزائر من 21 جويلية 1969 إلى 31 منه تحت شعار التحرر وبعنوان مواجهة الاستعمار.

كانت الجزائر قد نظمت في سنة 1969 المهرجان الإفريقي الأول، كفضاء للحوار والتفاعل واكتشاف التنوع الثقافي الإفريقي، بدافع استعادة الثقافة والهوية الإفريقية الأصيلة، التي[1]

[1]-بشيشي الأمين، الجدول- النهر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط1، 2016، ص149.

ينبغي أن تنتشل نفسها من ظلام الاستعمار واستغلال هذه الثروة من أجل دعم الكفاح التحرري والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا.

كما أن الاكتشاف والاسترجاع غير كافيين للاستعمال النشط والفعلي لمكونات الثقافة في حياة الشعوب الإفريقية وفي مسار تنمية القارة، حيث تم تنظيم أول مهرجان إفريقي بهدف جمع البلدان الإفريقية حول ملتقى يرمي فضلا عن التحرر الثقافي والفكري للقارة إلى تعزيز وتكثيف النشاطات الثقافية في إفريقيا، وقد ضمت فعاليات المهرجان الأصناف الفنية التالية: –الموسيقى العصرية.

–الموسيقى والغناء التقليديان.

– الموسيقى والرقص الفلكلوري.

– الإنشاد الفردي والجماعي .

–مجموعة التعبير الجسدي (الرقص العصريLe Ballet)

– المسرح .

–السينما .

–بالنسبة لجميع هذه الأصناف، تقرر أن تكون عروضها على شكل مسابقات يرتب فيها المتبارون ترتيبا دقيقا بحيث ينال الفائزون الثلاثة الأوائل حسب استحقاقهم، ميدالية ذهبية أو فضية أو برونزية .وتم تعيين أعضاء اللجان من ذوي الاختصاص وقد حدد لكل لجنة خمسة محكمين. كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ممثلا بالمناضلة والفنانة الجنوب إفريقية مريم ماكيبا، في صنف الموسيقى والغناء التقليديان، حيث كانت المغنية الثورية مريم ماكيبا من نجوم المهرجان، حيث أدت مجموعة من الأغاني تحت أنظار الرئيس هواري بومدين، وبينما أخذت المجموعة تردد بعد أداء مريم ماكيبا كلمات الأغاني بصوت خافت، وجهت المناضلة مريم ماكيبا نداءات بمختلف اللغات الشعبية [1]

[1]–المرجع السابق، ص ص.151–152.

الإفريقية مستنهضة الهمم، ومنادية برفع لواء الكفاح في وجه الغاصبين، وكانت في قمة الحماس وهي تردد شعارات المقاومة .كذلك شارك في المهرجان الممثل والمخرج الجنوب إفريقي ليونيل نقاكاني (Ngakane Lionel) ، على الرغم من أن السينما كانت من الفنون الجديدة التي عرفتها الجزائر والبلدان الإفريقية الأخرى، فقد كانت الفن الأصعب تنفيذا لاحتياجه إلى خبرات وتقنيات دقيقة لكي تخدم الثورات والمجتمعات. لذلك لم تنظم أية مسابقة من أي نوع بالنسبة للسينما، لا في مجال الأفلام الطويلة ولا المتوسطة ولا حتى القصيرة، فضلا عن الأفلام الوثائقية، لأن الصناعة السينمائية آنذاك كانت ضئيلة، إن لم تكن منعدمة تماما في العديد من البلدان الإفريقية.[1] تجدر الإشارة إلى أنه قد تجنيد الآلاف من العمال والموظفين والعشرات من إطارات وزارة الأخبار من أجل التحضيرات للمهرجان ، خاصة ما تعلق منها بالمرافق الأساسية من قاعات مثل قاعة الماجستيك(Majestique) ذات 3500 مقعد والتي صارت تسمى اليوم قاعة الأطلس، وكذلك قاعة(L'Empire) التي تسمى اليوم قاعة إفريقيا وقاعة الكوليزي(La Colisée) التي سميت الموقار (Mouggar)، إضافة إلى تجهيز الساحات الكبرى في العاصمة بركح(Scénes) مناسبة مثل ساحة خميستي بالبريد المركزي وساحة أول ماي وساحة الشهداء وساحات أحياء الأبيار و القبة وحسين داي وغيرها، ودون أن ننسى الفرق الخاصة بتزيين العاصمة بمصابيح ملونة وأعلام البلدان المشاركة .[2] وقد أفضى هذا التجمع الكبير في المقام الأول إلى ضرورة إنشاء هيئات ومهرجانات قارية تتمثل مهمتها في حماية وتمويل وترقية المنتوج الثقافي الإفريقي، على غرار الفدرالية الإفريقية للسينمائيين والمهرجان الإفريقي للسينما والتلفزيون بوغادوغو[3].

[1]–المرجع السابق، ص ص.151–152.

[2]–المرجع نفسه، ص.151.

[3]–وكالة الأنباء الجزائرية : المهرجانات الإفريقية بالجزائر، أساسيات الوحدة الإفريقية وتجدد قارة، تاريخ النشر: 24 ماي 2021، تاريخ الإطلاع 10–05–2024، الساعة 17:45
https://www.aps.dz/ar/culture/107006–2021–05–24–18–35–55.

كان المهرجان الإفريقي فرصة لتسليط الضوء على أهمية الفكر والمفكرين الأفارقة ودورهم وواجبهم في الدفاع عن قضايا بلادهم بالقلم والكلمة والحوار وصوت المظلومين. وشدد المهرجان على ضرورة دعم الوسائل الدعائية والنفسية والمادية لحزب المؤتمر الإفريقي ودعمه بالإمكانيات البشرية اللازمة. وهذا ما أخذته قيادات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بعين الاعتبار، فبعد أقل من عام، ظهرت العديد من المجموعات والجمعيات الثقافية التي من شأنها تعميق الحزب بين الجماهير، والتعريف بقضية جنوب أفريقيا، وقد تم اقتراح عديد الخيارات حينها، مثل إنشاء موسوعة ومجموعة فنون مخصصة للقارة وإنشاء معهد إفريقي للسينما والأدب، كما ارتأى المشاركون في الملتقى انه من الضروري المساهمة في مشروع التاريخ العام لإفريقيا الذي قامت به اليونسكو واستعادة الأرشيف و المتعلقات التي نهبها المستعمرون وهي المسالة التي كانت لا تزال مطروحة بعد أكثر من 50 سنة.[1]

مهرجان التجديد الإفريقي

بعد مرور أربعين سنة حضر 8000 شاب يمثلون 51 بلد لإفريقيا، إلى الجزائر من أجل استعراض ثقافة وتراث القارة السمراء من خلال المشاركة في برنامج نشاطات ثري ومتنوع للأدب والفنون المرئية والموسيقى والرقص والمسرح والسينما والتراث، مما يدل مرة أخرى على التمسك الشباب بثقافة وكذلك وفاء الجزائر لنضالاتها ومبادئها وهويتها الإفريقية.

كما أن الطبعة الثانية من المهرجان الإفريقي الذي وضع تحت شعار "التجديد الإفريقي" والمنتظر من القارة قاطبة، سيوفي بوعوده ليؤكد على تجديد القارة وكذلك عودة الجزائر إلى ساحة الدولية مبرزة بلد ينعم بالأمن والسلام[2].

في هذا الصدد، فإن الجزائر التي تحولت إلى مسرح كبير دام أسبوعين، استقبلت[3]

---

[1]– وكالة الأنباء الجزائرية: المرجع السابق.

[2]–المرجع نفسه.

[3]– جريدة المساء، المهرجانات الإفريقية–أساسيات الوحدة والتجديد،2021/05/26، تاريخ الإطلاع:2024/05/02.
//الثقافة/أساسيات–الوحدة–والتجددwww.el–massa.com/dz[3]

الفنانة **وردة الجزائرية**، و**سيزاريا ايفورا** من الرأس الأخضر، والمغنية المالية الفنانة **اوموسانغاري** والغيني **موري كانتي** والسنغالي **يوسو ندور**. كما احتضنت المتاحف والساحات العمومية،العديد من المعارض الخاصة بالصناعات التقليدية والفن المعاصر الإفريقي، فضلا عن احتضان متحف "الباردو" بالجزائر للحفرية البشرية "لوسي" التي تعود إلى حوالي 3.2 مليون سنة، والتي اكتشفت بإثيوبيا سنة 1974. تم على هامش المهرجان الإفريقي، تنظيم عدة ملتقيات، تحت إشراف لجنة علمية من المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، وفي علم الإنسان والتاريخ، حول موضوع المؤسسة الاستعمارية والكفاحات التحررية في إفريقيا، والأدب الإفريقي والأساطير القديمة، والحفاظ على التراث الشعري والموسيقي، أو الاكتشافات الأنثروبولوجية الحديثة التي جعلت من إفريقيا مهدا للإنسانية، فضلا عن برنامج موسيقي كثيف، من تنشيط أسماء قارية كبيرة، فإن الجزائر شرعت في إستراتيجية جديدة لتثمين والحفاظ على التراث الثقافي غير المادي للقارة، الذي سيتبلور إلى مشاريع قارية عديدة تحتضنها وتمولها الجزائر، من أجل إنشاء واجهات وفضاءات للعمل المشترك.[1]

المطلب الثاني: الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007

أكدت وزيرة الثقافة خليدة تومي بأن 23 دولة عربية ستشارك في الأسابيع الثقافية والمعارض التشكيلية وصالونات الفنون، والحرف والصناعات التقليدية ومن بين هذه الدول اليمن، وذكرت وكالة الأنباء الكويتية كونا أن الكتاب الذي سيحظى خلال هذا الحدث العربي الثقافي بتنظيم عدة صالونات على غرار المعرض المغاربي للكتاب، في شهر فبراير ومعرض الكتاب المزمع العربي للكتاب الذي سيقام خلال شهر ديسمبر. وسيتمكن الجمهور من الاطلاع على المزيد من المعلومات التي كتبت حول شخصيات مالك بن نبي ومفدي [2]

[1]–جريدة المساء، المرجع السابق.

[2]–المؤتمر نت، إنطلاق فعاليات الجزائر عاصمة للثقافة العربية،2007/01/12، تاريخ الإطلاع 10-05-2024، https://www.almotamar.net/pda/38900.htm

زكرياء والأمير عبد القادر وفاطمة نسومر والشيخ المقراني وغيرهم من خلال التي ستقام حولهم، وفي مجال الفنون التشكيلية ستعرف التظاهرة تنظيم عدة معارض تسلط الضوء على الفن العربي المعاصر والفن العربي النسائي وأخرى خاصة ب الفن الجزائري التشكيلي عبر الأجيال من خلال رسومات نصر الدين ديني والفنانة بايا ومحمد راسم وغيرهم.

وفي مجال الفن الرابع سيتم بمناسبة الحدث العربي الثقافي عرض 45 مسرحية من السجل العالمي والعربي والجزائري، بنصوص واقتباسات جديدة ناهيك عن إقامة عدد من التظاهرات حول فن المسرح مثل المرأة في الفن المسرحي إلى جانب تكريم الوجوه المسرحية البارزة في الجزائر والعالم العربي وإقامة دورة عربي لمهرجان المسرح المحترف.

ويعتبر لقب عاصمة الثقافة العربية تشريفا وشهادة استحقاق على صدر المدينة الموشحة والبلد الأم لإعادة الاعتبار للثقافات الوطنية عل طول الخريطة العربية، كما أنها فرصة لاستكشاف الهوية والمصالحة مع الذات ومع الأخر.[1]

سُطر لهذه التظاهرة برنامج كثيف ومتنوع، اشتمل على:

– طبع أكثر من 1001 عنوان.

.–إنتاج 45 عرضا مسرحيا.

– إنتاج 21 فيلما سينمائيا و 45 فيلما قصيرا ووثائقيا.

– تنظيم أكثر من 30 ملتقى، أمسيات شعرية، وأكثر من 30 معرضا.

–تسجيل وتوثيق للتراث الموسيقي الجزائري.

– تنظيم 18 مهرجانا ثقافيا عربيا و 48 أسبوع ثقافي وطني(تكفل بتنظيمها الديوان الوطني للثقافة والإعلام). [2]

[1]–المرجع السابق.

[2]– نور الدين عثماني، مجلة البهجة (نصف شهرية خاصة بتظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية،2007)، العدد 02، وزارة الثقافة، الجزائر، ص.25.

– تنظيم العديد من العروض الغنائية والكوريغرافية على مدار السنة.

–تدشين قاعة الأطلس بسعة 3000 مقعد(بعد أشغال الترميم).

–فتح فيلا عبد اللطيف كإقامة للفنانين.

– وضع الحجر الأساس لبناء المركز العربي للآثار.

–وضع الحجر الأساس للمكتبة العربية–الأمريكية الجنوبية.

–تدشين متحف " مصطفى باشا" للمنمنمات والزخرفة والخط العربي.

–تدشين متحف الفنون المعاصرة والحديثة.

– وضع الحجر الأساس لبناء القاعة الكبرى المتعددة النشاطات كأكبر فضاء ثقافي تبنيه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا على مستوى المعهد العالي للموسيقى.

–ترميم لعدد كبير من المعالم التراثية في العاصمة.

تجدر الإشارة إلى أن العروض الفنية والنشاطات الثقافية، لم تكن محصورة في العاصمة وإنما عرفت توزيعا عبر التراب الوطني.[1] والعواصم العربية التي نالت عاصمة الثقافة العربية هي:

القاهرة	1996	عمان	2002
تونس	1997	الرباط	2003
الشارقة	1998	صنعاء	2004
بيروت	1999	الخرطوم	2005
الرياض	2000	مسقط	2006
الكويت	2001	الجزائر	2007

الشكل 3: العواصم العربية التي نالت عاصمة الثقافة العربية.

المصدر: https://www.almotamar.net/pda/38900.htm

[1]–المرجع السابق، ص.25.

المطلب الثالث: مشروع تلمسان عاصمة الثقافة العربية 2011

تعتبر تلمسان مدينة اختارتها المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم(إيسيسكو) عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2011 واحدة من أكبر المدن الثقافية التي تفوح بعبق التاريخ في الجزائر.

ففي الفترة ما بين عامي 1230 و1554 ميلادية كانت هذه المدينة التي تقع على بعد حوالي 600 كيلومتر غرب الجزائر عاصمة الدولة الزيانية كما كانت حاضنة للعلم والعلماء يحجون إليها من كل حدب وصوب ، كما لعبت دورا كبيرا في المقاومة الشعبية والمسلحة ضد الاستعمار الفرنسي حتى استقلال البلاد عام 1962.

ومدينة تلمسان من المدن التاريخية الجزائرية التي عاقب عليها الحضارات وتعد مراكز للتراث الإسلامي الكبير ما جعلها تتبوأ مكانة كبرى لاحتضان تظاهرة عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2011، ومن المعالم التاريخية في هذه المدينة المسجد الكبير الذي بني فوق عام 1136 ميلادية من طرف أول خليفة لدولة' المرابطين' وهو يوسف بن تاشفين.

افتتحت في مدينة تلمسان التاريخية في أقصى غرب الجزائر تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2011، تزامنا مع احتفالات مولد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ويشارك في التظاهرة 29 دولة إسلامية وممثلون عن دول غير إسلامية وعدد وممثلون عن دول غير إسلامية وعدد من المفكرين والباحثين في الفكر والتراث الإسلاميين.

وكان اجتماع الجزائر عام 2004 قد صادق على برنامج عواصم الثقافة الإسلامية وشهدت مكة انطلاق هذا البرنامج فكانت عاصمة للثقافة الإسلامية عام 2005.

وخصصت الحكومة للتظاهرة نحو 130 مليون دولار من أجل تحقيق هدف عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بمفهومها الواسع[1].

1–الجزيرة نت، افتتاح تلمسان عاصمة الثقافة العربية، بتاريخ 16–02–2011، تاريخ الإطلاع 2024/05/02https://www.aljazeera.net/culture/2011/2/16/افتتاح-تلمسان-عاصمة-الثقافة

ويهدف برنامج عواصم الثقافة الإسلامية إلى تطوير وحماية ثقافة الشعوب الإسلامية والتعريف بها وسط زحف قيم العولمة.

كما يهدف إلى تعريف غير المسلمين بالمعالم الحضارية وبالغطاء الثقافي للعالم الإسلامي عبر التاريخ، وإظهار الصورة الصحيحة للإسلام[1].

وشملت هذه المشاريع إنشاء المركز الثقافي الضخم ببلدية المنصورة التاريخية الذي يضم قاعة للمحاضرات تتسع لـ 1000 مقعد وساحات للعروض وعدة حجرات للبحث والدراسات، ثم إنشاء المركز الإسلامي الجديد الذي يشمل مدرجاً للمحاضرات ومكتبة وعدة قاعات لاحتضان الأنشطة العلمية المتنوعة بالإضافة إلى جناح لتعليم القرآن للبنين والبنات وكبار السن فضلا عن قاعة للانترنت وقاعة متعددة الخدمات .

والمشروع الثالث هو إنشاء مركز "الدراسات الأندلسية" الذي يعتبر الأول من نوعه في الجزائر والمغرب العربي والذي سينجز على النمط المعماري العربي الإسلامي وسيهتم هذا المركز حسب القائمين عليه بالتراث الأندلسي المادي والمعنوي .

إضافة إلى تهيئة وترميم قصر السلطان والمدينة العتيقة، التي تتجاوز مساحتها أربعين هكتاراً بما فيها دار الحديث والتي كانت قلعة علم وتربية تستعملها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بث الوعي الديني والوطني لمحاربة الاستعمار الفرنسي[2].

---

[1]–المرجع السابق.

[2]–وكالة أنباء التقريب،" تلمسان" الجزائرية عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2011، 2010/06/28، تاريخ الإطلاع:2024/05/22، https://www.taghribnews.com/ar/news/26953تلمسان–الجزائرية–عاصمة–الثقافة–الإسلامية–لعام–2011

المطلب الرابع: مشروع قسنطينة

قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015: تتمتع الجزائر بقدرات ومقومات سياحية متنوعة، خاصة الثقافية، نظراً لغنى تراثها الحضاري والثقافي وتنوعه، فهو يعتبر متحفاً تراثياً يتطلب الاستثمار فيه بالشكل الأمثل والمدروس. وفق استراتيجيات تراعي كافة خصائص المجتمع المحلي، لذلك تم اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة العربية لعام 2015. وقد جاءت إلى قسنطينة العديد من الحضارات حاملة معها ثقافات وعادات مختلفة والعلم، لأن موقعها الخاص جعلها معبراً وحلقة وصل بين الشمال والجنوب الشرقي والغرب، وكعبة أخرى يحج إليها العلماء من مختلف المناطق. ولعل أول حضارة قديمة شهدتها سرتا القديمة هي الحضارة النوميدية، التي كانت أول من كتب تاريخ قسنطينة قبل 2500 سنة.

وقد تقرر في اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، والذي التأم يومي 13 و 14 جوان 2014 بالعاصمة التونسية، حيث مقر الألكسو اعتماد عواصم للثقافة العربية، في مدينة قسنطينة عام 2015 ثم صفاقس (تونس) عام 2016 بعدها البصرة (العراقي) عام 2018.[1]

من دون سرد مفصل لجميع عناصر البرنامج والذي شمل جميع التخصصات الفنية وكل الأبعاد الثقافية، وذلك بالجمع بين المواضيع التاريخية والتراثية وأشكال التعبير الحديثة ساهمت الملتقيات الوطنية والدولية في تسليط الضوء على ماضي وحاضر المدينة والوطن ككل، يمكننا أن تذكر في هذا الصدد لقاءات سيرتا"، "زهرة المدائن".[2]

ارتدت قسنطينة حلة التبادلات الثقافية بين الدول العربية والغربية ونجحت في تقديم[3]

[1]-مجلة مقام، المحافظة المكلفة بتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافية العربية، 2015، ص. 8.

[2]-المرجع نفسه، ص9.

[3]–مفيدة طريفي، قسنطينة عاصمة الثقافة الأبدية، جريدة الشعب أونلاين، 2016/04/22، تاريخ الإطلاع: 2024/05/22،

http://www.ech-chaab.com/ar/لحدث/الثقافي/42375/item–قسنطينة–عاصمة–الثقافة–الأبدية.html

وتسويق التراث المحلي والوطني للعالم العربي، وذلك من خلال تنظيم 48 أسبوعا ثقافيا جزائريا،11 أسبوعا ثقافيا عربيا، 18 أسبوعا ثقافيا أجنبيا، كما شهدت المدينة مشاركة ولايات الوطن وأكثر من نصف العواصم العربية بالإضافة إلى أسابيع البلدان الصديقة لأكثر من 15 بلدا أجنبيا أولها إيران وباكستان وآخرها الولايات المتحدة . هذه الأسابيع التي تركت انطباعا جيدا لدى سكان المدينة وكذا ضيوف التظاهرة العرب والأجانب تمازجت عبرها الثقافات والعادات بين الشعوب العربية، وكذا الغربية على غرار الهند، الصين وغيرها من الثقافات التي أضافت نكهة متميزة للأسابيع المنظمة من طرف الديوان الوطني للثقافة والإعلام الذي كان يسهر دائما على نجاح هذه الفعاليات.

تضمن البرنامج 12 معرضا وطنيا ودوليا للفنون، نشر أكثر من 1000 كتاب، تنظيم أكثر من 180 حفل موسيقي، 36 عرضا باليا وطنيا، 3 مهرجانات رقص، تسجيلات للتراث الموسيقى يشمل 36 قرصا مضغوطا حول موسيقى المالوف، تنظيم 17 ملتقى دوليا ووطنيا آخرها كان حول الفكر الإصلاحي، فضلا عن إنتاج 14 فيلما سينمائيا.[1]

وكان أيضا للمسرح حضور مع العديد من أحدث المسرحيات التي أنتجت في إطار التظاهرة، حيث لعب المسرح الجهوي بقسنطينة دورا هاما في إنعاش فعاليات التظاهرة الثقافية العربية، حيث عرضت خلال السنة الثقافية أكثر من 100 عمل مسرحي مع إنتاج 24 عملا فنيا جديدا فضلا عن الإنتاجات السينمائية الجديدة التي تنوّعت ما بين الأفلام الوثائقية الطويلة والقصيرة والتي كان منها فيلم وسط الدار، جسور قسنطينة، لو نحكي، خفايا قسنطينة، فيلم نجمة، فيلم البوغي وغيرها من الإنتاج الفني، فضلا عن الحفلات الفنية التي ميّزت التظاهرة العربية التي جلبت العديد من الوجوه العربية من فنانين مطربين وإعلاميين كان من بينهم صابر الرباعي، وائل جسار، رويدة عطية، ديانا كرزون، رضا[2]

[1]– المرجع السابق.

[2]–المرجع نفسه.

العبد الله، غادة رجب، محمد عساف، سعد رمضان، الحفل العربي الذي خصّ تكريم الراحلة «وردة الجزائرية التي غنى لها عدد كبير من المطربين العرب بركح قاعة أحمد باي، ليلهب الكينغ خالد القاعة، أين أبدع في حفلتين اعتبرتا من أنجح الحفلات الفنية بالتظاهرة وغيرهم من الفنانين الجزائريين الذين مروا بالتظاهرة وتركوا انطباعات جيدة عن المدينة وعن سكانها[1].

الإضافة التي منحها المشروع:

أكد «سامي بن الشيخ» محافظ تظاهرة «عاصمة الثقافة العربية 2015» أن قسنطينة محظوظة باحتضان التظاهرة العربية هذه التي مكنتها من تجديد منظرها العام وتجسيد هياكل ثقافية استراتيجية، واحتضنت فعاليات ثقافية عربية أوربية شكلت من خلالها فضاءً حقيقيا للتبادلات الثقافية من خلال البرامج المبرمجة التي تم انجاز منها حوالي 99 بالمائة من برنامج هذه التظاهرة، وفي كافة أطراف هذه التظاهرة (مسرح، سينما، نشر وعرض). مضيفا، يقول، انه تم انجاز 15 فيلما وتنظيم 22 معرضا منذ 16 أفريل 2015، تاريخ انطلاق التظاهرة التي عرفت مشاركة العديد من البلدان العربية والغير العربية، سيما إيران وهولندا والولايات المتحدة.

كما أكد محافظ التظاهرة على أهمية المجتمع المدني في خلق حركية ونشاط بالهياكل الثقافية قائلا: إن «أحسن الهياكل تنبع من النشاط» وهو ما يشترط تفعيل الهياكل الثقافية، وأن الرهان القائم هو في ما بعد قسنطينة 2015 والذي ستكون فيه قسنطينة على موعد آخر من المناسبات والتظاهرات الثقافية التي ستحتضنها لما لها من قاعات ومرافق ثقافية كبرى تجعلها في صدارة الولايات.[2]

وفي نفس الصدد صرح وزير الثقافة أن تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015، قد أوفت بوعودها كاملة وارتقت إلى ما كان يأمله من خلال تطبيق كامل البرامج

[1]–المرجع السابق.

[2]– مفيدة طريفي، المرجع السابق.

المسطرة، وإنتاج أكثر من 200 مؤلف و15 عملا سينمائيا و39 مسرحية، بالإضافة إلى الصدى الإعلامي الكبير الذي رسخ مكانة قسنطينة كعاصمة للثقافة والعلم[1].

إن التنمية السياحية إذن بهذه الولاية سوف تفتح الأبواب أمام سكان المدينة للراحة والتنزه والترقية وتزيد من روح الابتكار وتحسين المنتوج وتنويع عروضها واستقطاب السياح من كل الأنحاء سواء من داخل الوطن، الجالية في المهجر أو الأجانب الذين سكنوا الولاية إبان الاحتلال الفرنسي هم الآن متعطشون للعودة إليها وزيارتها وآخرون، والجدول التالي يؤكد ذلك برصده لتطور هياكل الاستقبال بولاية قسنطينة من سنة 2010 .

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الفنادق المصنفة	6	8	10	11	11	14
عدد الغرف الخاص بالفنادق المصنفة	367	514	785	884	884	1117
عدد الاسر الخاص بالفنادق المصنفة	587	547	1485	1686	1686	2048
الفنادق غير المصنفة	9	9	9	9	9	9
عدد الغرف الخاص بالفنادق غير المصنفة	122	122	221	221	221	221
عدد الأسر الخاص بالفنادق غير المصنفة	394	394	394	394	394	394
مجموع الفنادق	15	19	20	20	20	23
مجموع الغرف	858	537	1006	1105	1105	1465
مجموع الأسر	981	1141	1879	2080	2080	2437

الجدول رقم(01): تطور هياكل الإستقبال بولاية قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 2010–2015

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قسنطينة: مرجع سابق.

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة في عدد الفنادق المصنفة مع ثبات عدد الفنادق غير المصنفة التي أصبحت تمثل حوالي 40% فقط من مجموع الفنادق في ولاية قسنطينة، كما[2]

[1]– "تظاهرة قسنطينة عاصمة للثقافة العربية أوفت بوعودها"، جريدة الخبر، الخبر أونلاين،2016/04/11، تاريخ الإطلاع:2024/05/02،

https://www.elkhabar.com/press/article/103944/تظاهرة-قسنطينة-عاصمة-للثقافة-العربية-أوفت-بوعودها/

[2]–مديرية السياحة والصناعة التقليدي لولاية قسنطينة.

نلاحظ زيادة في عدد الأسرة بنسبة (17%) وفي مجموع الغرف التي وصلت إلى 1465 غرفة، وتجدر الإشارة إلى أن مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قسنطينة في سنة 2016 أحصت 24 فندقا منها 16 فندقا مصنفا يضم فندقان مغلقان لإعادة التهيئة وهما فندق سيرتا الكبير وفندق بانوراميك و 8 فنادق غير مصنفة تضم 4 فنادق مغلقة لحين تسوية الوضعية، كما أحصت مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية قسنطينة مع نهاية سنة 2015 خمسة مشاريع انتهت الأشغال بها بقيمة مالية 18704067000 دج، ومن المتوقع أن تصل القيمة المالية للمشاريع المستقبلية لقطاع السياحة بالولاية والبالغ عددها 32 مشروعا إلى 564 951.718.33 دج ، والجدول التالي يوضح ذلك[1].

نوع المشاريع	عدد المشاريع
المركبات السياحية الخاصة	10
المؤسسات الفندقية	14
المطاعم المصنفة	02
المؤسسات الخاصة	02
موتيل+ محطة	04
عدد المشاريع الإجمالي	32

الجدول رقم 02: المشاريع المستقبلية لقطاع السياحة بولاية قسنطينة.**المصدر**: مديرية السياحة والصناعة التقليدية قسنطينة

فمن خلال ما تقدمنا به في بحثنا هذا والعنصر الذي قمنا بالتركيز عليه وهو التراث العمراني والذي يمكن اعتباره فريدا من نوعه خاصة مع مدينة جميلة، تتربع على صخرة، ترتبط أربعة من أطرافها بجسور كل منها يحكي تاريخا خاصا به كل هاته الإمكانيات يجب تثمينها. لتصبح محجا للسياح ومن ثم نواة للاستثمار في اليد العاملة المحلية للقضاء على البطالة وزيادة المداخيل من العملة الصعبة، وتدعيم التنمية المستدامة في الولاية.[2]

[1]–المرجع السابق.

[2]–بن الشيخ الحسين وليد: إعادة الاعتبار للتراث العمراني تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015، وأثره على التنمية السياحية بمدينة قسنطينة، جامعة الجلفة،مجلة التراث، المجلد 04، العدد6، سبتمبر2014، ص.128.

المبحث الثاني: دور مشاريع الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول: تحليل ومناقشة النتائج

لقد كان المهرجان الإفريقي في طبعتيه الأولى والثانية منصة هامة لتبادل الثقافات والفنون بين الدول الإفريقية ، تتضمن المهرجان عروضا فنية ومسابقات موسيقية وعروض تعبر عن التراث تعكس تنوع الثقافات الإفريقية، تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب التي تعزيز التفاهم والتقارب بين الشعوب الإفريقية وتعزيز الوعي الثقافي بينهم.

أما مشروع الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2007 كان هذا المشروع جزءا من مبادرة عواصم الثقافة الإسلامية، شهدت الجزائر العاصمة فعاليات ثقافية متنوعة تضمنت عروضا فنية وعروضا تراثية ومعارض فنية ومحاضرات تثقيفية تسلط الضوء على التراث الثقافي للثقافة الإسلامية بشكل عام.

مشروع تلمسان عاصمة الثقافة العربية: تميزت هذه التظاهرة بتنوعها واستضافة مجموعة واسعة من الفعاليات الثقافية والفنية، شملت عروض موسيقية وعروض مسرحية ومعارض فنية وورشات أعمال، كما أنها قدمت فرصة لتسليط الضوء على التراث الثقافي والفني لتلمسان.

مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015: كان هذا المشروع جزءا من برنامج عواصم الثقافة الإسلامية الذي يهدف إلى تعزيز التبادل الثقافي والحوار بين مختلف الثقافات، قامت قسنطينة بتنظيم فعاليات ثقافية متنوعة مثل المعارض والعروض الفنية والعروض الموسيقية والعروض الأدبية وورشات العمل، وكذا المؤتمرات، كما قدمت المدينة العديد ن العروض الفنية التي تعكس تراثها الفني.

المطلب الثاني: أوجه الاستغلال الجيد للمشاريع.

الفرع الأول: المهرجان الإفريقي الطبعة الأولى والثانية –1969–2009

–تسليط الضوء على التراث الثقافي والفنون الإفريقية المتنوعة من خلال عروض فنية وعروض موسيقية ومعارض تشكيلية تعكس تنوع الثقافات الإفريقية.

–تقديم فعاليات تثقيفية وورش عمل لنقل المعرفة وتعزيز الوعي بالثقافة الإفريقية وقضاياها.

–استغلال المهرجان لتعزيز القطاع السياحي والاقتصادي المحلي من خلال تشجيع السياحة وتنظيم فعاليات تجارية ترويجية.

–التنمية المستدامة من خلال التركيز على الأثر الإجتماعي والاقتصادي الإيجابي للمهرجان على المجتمع المحلي وضمان استمرارية على المدى الطويل.

الفرع الثاني: تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2007:

–الاستفادة من الثراء الثقافي للجزائر خلال تنظيم عروض فنية وثقافية تعكس تاريخ وثقافة البلد.

–تنظيم فعاليات ترويجية للأدب والفنون الجزائرية لنشرها وإبرازها على المستوى العربي والدولي.

–التعليم والتوعية وتنظيم ورش عمل وندوات تثقيفية تعكس التنوع الثقافي في الجزائر وتسهم في نشر الوعي الثقافي.

–التسويق والإعلام من خلال استخدام وسائل الإعلام والتسويق بشكل فعال لجذب الزوار وإبراز الجهود المبذولة في تنظيم الظاهرة.

الفرع الثالث: تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011

–تعزيز السياحة الثقافية في تلمسان وتنظيم فعاليات ترويجية للترويح وجذب السياح.

–قامت بتعزيز وتشجيع التواصل والتبادل الثقافي بين تلمسان والدول الأخرى، من خلال استضافة فعاليات ثقافية مشتركة .

–كذلك كان المشروع كفرصة لتحسين التنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية الثقافية في تلمسان وتعزيز الاستدامة الثقافية.

–كانت تلمسان واجهة سياحية ثقافية مهمة من خلال الفعاليات والأنشطة التي تقام.

الفرع الرابع: مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015

–الترويج الإعلامي من خلال إستخدام وسائل الإعلام بشكل فعال لتسويق ونشر الفعاليات والأنشطة التي قامت ضمن المشروع.

التنمية المحلية للإستفادة من المشروع لتحسين البنية التحتية الثقافية في قسنطينة وتعزيز التنمية المحلية.

المطلب الثالث: الثغرات أو الهفوات الموجودة في المشاريع

من خلال كل المشاريع التي تطرقنا إليها فإن هناك عدة ثغرات يمكن أن تكون المشاريع لم تتطرق إليها أو ربما هناك نقص فيها:

–قلة الترويج بحيث أن الترويج يمكن أن يؤثر على عدد الحضور والمشاركة مما يقلل من تأثير المشروع.

–قد تكون هناك مشاكل في التخطيط والتنظيم العام للفعاليات، مما يؤدي إلى عدم فعالية العروض والانشطة.

–عدم تحقيق كل الأهداف المرجوة منه، وأنه لم يكن على نطاق واسع، ولا يسمح لمشاركة عام الناس فيه، وأنه غير منظم .

المطلب الرابع: تقييم المشاريع الثقافية

1–المهرجان الإفريقي :

يعتبر هذا المهرجان منصة مهمة للتبادل الثقافي بين الدول القارة الإفريقية، وقد ساهم في تعزيز التفاهم الثقافي والتقارب بين الشعوب.

2-مشروع الجزائر عاصمة الثقافة العربية:

كان هذا المشروع فرصة كبيرة لإبراز التراث الثقافي للمدينة والثقافة الإسلامية ككل وبشكل عام فإنه حقق نجاحا معتبرا في تحقيق أهدافه الثقافية والاجتماعية .

3-مشروع تلمسان عاصمة الثقافة العربية:

يعتبر هذا المشروع ناجحا من حيث تنوع الفعاليات والمشاركة المجتمعية وتأثيره الثقافي في المدينة، وكان له تأثيره الإيجابي على السياحة الثقافية في المنطقة.

4-مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015:

يعتبر هذا المشروع ناجحا إلى حد بعيد حيث قدمت قسنطينة مجموعة متنوعة من الفعاليات الثقافية وتمكين المجتمع المحلي من المشاركة، لكن قد يكون هناك حاجة لتعزيز الترويج والتسويق لزيادة الوعي بها.

خلاصة الفصل

بشكل عام فإن المشاريع الثقافية التي تمثل عواصم الثقافة والمهرجانات الثقافية تعتبر فرصا هامة لتعزيز التبادل الثقافي والتفاهم بين الثقافات، تحقق بعض هذه المشاريع نجاحا كبيرا في بلوغ أهدافها من خلال تنوع الفعاليات والمشاركة المجتمعية والتأثير الإيجابي على السياحة الثقافية والاقتصاد المحلي، ومع ذلك قد تواجه بعض المشاريع تحديات مثل قلة الترويج والتمويل وعدم التنظيم الجيد، مما قد يؤثر على نجاحها وتأثيرها، لهذا وجب التركيز على تحسين عوامل النجاح والتخطيط الجيد لتحقيق أهداف هذه المشاريع بشكل أفضل ، لأن ما قدمته تلك المشاريع كإضافة هو ما كانت تصبو إليه الجزائر لتجسيد مبادئ التنمية المستدامة.

خاتمة

خاتمة:

يمثل قطاع الفنون والثقافة ركيزة أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يلعب دورًا محوريًا في تعزيز مختلف جوانب الحياة البشرية.

تُعدّ الفنون الأدائية أداةً قويةً لتعزيز التغيير الاجتماعي وتحفيز التقدم نحو التنمية المستدامة، فبينما تُساهم العلوم والسياسة في تحليل المشكلات وصياغة السياسات، تُقدم الفنّون الأدائية بعدًا إبداعيًا وعاطفيًا يُمكنه تحفيز الناس على تبني أفكار وسلوكيات جديدة. كرفع الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية، تحفيز الحوار والمشاركة، بناء التعاطف والتفاهم، إلهام الإبداع والابتكار وتعزيز التغيير السلوكي.

إنّ تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات يتطلب نهجًا متكاملًا يجمع بين مختلف العناصر، بما في ذلك الفنون والاقتصاد والعلوم. فبينما تُساهم الفنون في تعزيز القيم الإنسانية والإبداع والتفكير النقدي، يُقدم الاقتصاد الأدوات اللازمة لتحقيق الرفاهية المادية وتحسين مستوى المعيشة، وتُلعب العلوم دورًا هامًا في فهم العالم الطبيعي وتطوير حلولٍ مبتكرةٍ للتحديات التي تواجهنا.لذلك، يُصبح التعاون بين الفن وباقي أشكال التنمية ضروريًا لتحقيق التقدم الحقيقي. ويمكن تحقيق هذا التعاون من خلال دمج الفنون في برامج التعليم والتدريب دعم الفنانين والمؤسسات الثقافي استخدام الفنون في الحملات التوعوية، دعم المشاريع الفنية التي تُعنى بالتنمية المستدامة، أما إذا أردنا تنمية مستدامة، فإننا نعجز عن بلوغها بدون بناء الإنسان بناءً حقيقيًا، والإنسان لا يبنى هكذا إلا بالعلم والفن، فهما وسيلتان اختراعهما الإنسان من خلال تجربته الطويلة، في التكيف مع البيئة المحيطة به، يتكاملان في وظيفتهما ولكنهما يتعارضان في طبيعتهما، فإحداهما يقدم له الغذاء المادي الذى يسهل عليه سبل الحياة وهو العلم، والآخر يقدم له الغذاء المعنوي الذي ينعش الروح ويرقق الوجدان؛ وهو الفن، والجانبين معاً لابد أن يتكاملا في كل تنمية حقيقية. وذلك لأن التنمية

الحقيقية تكون تنمية اقتصادية وثقافية واجتماعية في آن واحد، أو هي مثلث متساوي الأضلاع اقتصاد وعلم وفن.

النتائج:

لعبت الثقافة من خلال قطاع الفنون والثقافة دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تأثيرها على مختلف جوانب الحياة البشرية، ويمكن تلخيص نتائج هذا التأثير على النحو التالي:

- ✓ ساهمت الثقافة في تعزيز الهوية الفردية والجماعية، مما يُعزّز الشعور بالانتماء للمجتمع ويُحفّز الأفراد على المساهمة في تنميته.
- ✓ تساعد الثقافة على الحفاظ على التنوع الثقافي وتُشجّع على الحوار والتبادل بين الثقافات المختلفة.
- ✓ تُشجّع الثقافة على الإبداع والابتكار، وتُساعد على تنمية المهارات والقدرات الفكرية والنقدية لدى الأفراد.
- ✓ تمكن الثقافة من التعبير عن القضايا الاجتماعية وتُساهم في تحفيز التغيير الاجتماعي الإيجابي.
- ✓ تُساهم الثقافة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وموارد البيئة الطبيعية للأجيال القادمة.
- ✓ تُساهم الثقافة في تنمية السياحة وتُخلق فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات.
- ✓ تساعد الثقافة على حل النزاعات وبناء السلام المستدام على المستوى المحلي والعالمي.
- ✓ يمكن للثقافة أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الذي يمكنها أن تعرقل العملية التنموية.
- ✓ أصبح قياس تأثير الثقافي في التنمية المستدامة الثقافة ممكنا من خلال مؤشرات عديدة أهمها مساهمة الثقافة في التشغيل، وفي حجم الصادرات والناتج المحلي للصناعات الثقافية.

التوصيات:

بناءً على ما سبق من نتائج إيجابية لتأثير الثقافة على التنمية المستدامة، وإدراكًا للتحديات التي تواجهها، يمكن تقديم بعض التوصيات لتعزيز هذا التأثير، وتشمل هذه التوصيات ما يلي:

- ✓ لا بدّ من تضافر الجهود من قبل جميع الأطراف المعنية، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، للاستثمار في قطاع الفنون والثقافة ودعمه، وذلك لضمان دوره في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل للجميع.
- ✓ يجب أن تكون الفنون والثقافة متاحة للجميع، دون تمييزٍ على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو أيّة صفةٍ أخرى.
- ✓ يجب أن تُشجّع الفنون والثقافة على التعبير الحرّ عن الرأي والتفكير النقدي.
- ✓ يجب أن تُستخدم الفنون والثقافة لتعزيز السلام والتفاهم بين مختلف الثقافات.
- ✓ تعزيز وعي العاملين في مؤسسات المعلومات بأهداف التنمية المستدامة وسُبل تحقيقها من خلال الدورات التدريبية والورش التعريفية.

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون مشاركةٍ فعّالةٍ من قبل قطاع الفنون والثقافة. ومن خلال الاستثمار في هذا القطاع ودعمه، يمكننا بناء مجتمعاتٍ أكثر استدامةً وازدهارًا.

الملاحق

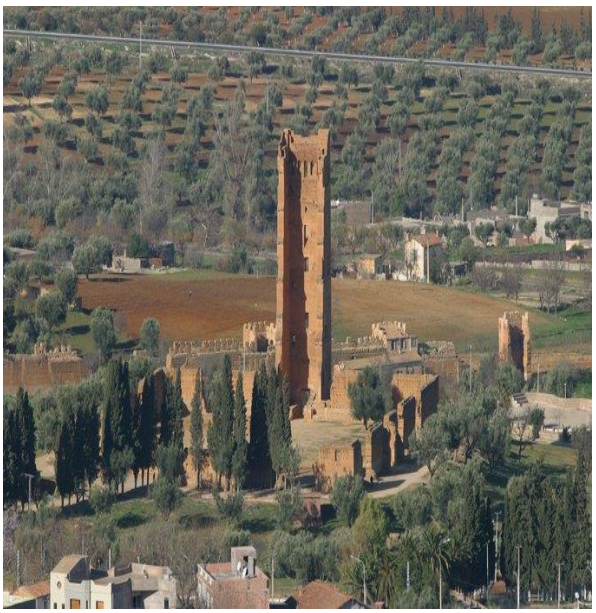

صور لفعاليات تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية

لسنة 2011

صور لفعاليات تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية
لسنة 2015

صور لفعاليات تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية
لسنة 2007

صور لفعاليات المهرجان الإفريقي في طبعته الأولى
لسنة 1969

المهرجان الثقافي الإفريقي الثاني الجزائر 2009
Festival Culturel Panafricain d'Alger
Panafrican Cultural Festival of Algiers
Festival Cultural panafricain de Argel 2009

صور لفعاليات المهرجان الإفريقي في طبعته الثانية

لسنة 2009

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرّخ في 18جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالجمعيّات،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 10 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلّق بالأوقاف،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 11 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الّذي يحدّد القواعد المتعلّقة بنزع الملكيّة من أجل المنفعة العامّة،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 16 المؤرّخ في 5 ربيع الأوّل عام 1412 الموافق 14 سبتمبر سنة 1991 والمتعلّق بالمجاهد والشّهيد،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 94 – 07 المؤرّخ في 7 ذي الحجّة عام 1414 الموافق 18 مايو سنة 1994 والمتعلّق بشروط الإنتاج المعماريّ وممارسة مهنة المهندس المعماريّ،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 10 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلّق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصّه :

الباب الأوّل

أحكام عامّة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى التعريف بالتراث الثّقافيّ للأمّة، وسنّ القواعد العامّة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه ، وبضبط شروط تطبيق ذلك.

المادّة 2 : يعدّ تراثا ثقافيّا للأمّة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة، والعقارات بالتّخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنيّة وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيّين أو معنويّين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطّبقات الجوفيّة للمياه الدّاخليّة والإقليميّة الوطنيّة الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التّاريخ إلى يومنا هذا.

وتعدّ جزءا من التّراث الثّقافيّ للأمّة أيضا الممتلكات الثّقافيّة غير الماديّة النّاتجة عن تفاعلات اجتماعيّة وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والّتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا.

المادّة 3 : تشمل الممتلكات الثّقافيّة ما يأتي :

1 ـ الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة،

2 – الممتلكات الثّقافيّة المنقولة،

3 – الممتلكات الثّقافيّة غير الماديّة.

المادّة 4 : يمكن أن يتولّى تسيير الممتلكات الثّقافيّة المتعلّقة بالأملاك الخاصّة التّابعة للدّولة والجماعات المحلّيّة أصحاب الحقّ فيها حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 90 – 30 المؤرّخ في أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالأملاك الوطنيّة والمذكور أعلاه.

تخضع قواعد تسيير الممتلكات الثّقافيّة الموقوفة للقانون رقم 91 – 10 المؤرّخ في 27 أبريل سنة 1991والمذكور أعلاه.

المادّة 5 : يمكن دمج الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة التّابعة للملكيّة الخاصّة في الأملاك العموميّة التّابعة للدّولة عن طريق الاقتناء بالتّراضي، أو عن طريق نزع الملكيّة من أجل المنفعة العامّة، أو عن طريق ممارسة الدّولة حقّ الشّفعة أو عن طريق الهبة.

يمكن الدّولة أن تكتسب عن طريق الاقتناء بالتّراضي ممتلكا ثقافيّا منقولا.

تحتفظ الدّولة بحقّ سنّ ارتفاقات للصّالح العامّ مثل حقّ السّلطات في الزّيارة والتّحرّي، وحقّ الجمهور المحتمل في الزّيارة.

المادّة 6 : تخضع كلّ نشريّة ذات طابع علميّ تصدر في التّراب الوطنيّ أو خارجه ويكون موضوعها

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب:

- إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان، الأردن، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003 .

- بشيشي الأمين، الجدول- النهر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط1، 2016.

-التل سعيد ، مقدمة في التربية السياسية لأقطار الوطن العربي، عمان: دار اللواء،2009.

-الطويل، رواء زكي، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، الأردن: دار زهران، ط1، 2010.

- عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة، القاهرة ، دار النهضة العربية، ط1، 2005.

-عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها، وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 .

-مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، الأردن، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

- موسشيت، ف. دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة. تر: بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2017 .

- الهيتي نوزاد عبد الرحمان. المهندي حسن إبراهيم ، إبراهيم، عيسى جمعة، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

2- الرسائل الجامعية:

-عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص.29.

- شيلي إلهام، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة-، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1 ،الجزائر، 2014.

- زموري زينب، دور المؤسسات الثقافية في التنمية الثقافية-دراسة ميدانية للمؤسسات الثقافية لمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه تخصص علم إجتماع التنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

3- المقالات والدوريات:

-بن الشيخ الحسين وليد: إعادة الاعتبار للتراث العمراني تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015، وأثره على التنمية السياحية بمدينة قسنطينة، جامعة الجلفة، مجلة التراث، المجلد 04، العدد6، سبتمبر2014.

-رانيا عبد الحميد دسوقي ، مفهوم التنمية المستدامة و أهدافها، مصر، المجلة العربية للقياس والتقويم ، يوليو 2021، العدد الرابع.

- بن يوسف، أ.، وبلحاج، ف. (2023). تعزيز السياحة الثقافية في الجزائر: الاستثمار في البنية التحتية والترويج الدولي وتطوير المنتجات. مجلة السياحة والثقافة، 10(2).

-دبش عبد النور، سلامي حسينة،الحماية القانونية للتراث الثقافي في إطار التنمية المستدامة في الجزائر،مقال منشور في كتاب أعمال الملتقى الدولي حول حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية، الجزائر،مركز جيل البحث العلمي، العام التاسع، العدد 36، جويلية 2022.

-زعموش، فوزية. "قانون البيئة والتنمية المستدامة." محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص التعمير والتهيئة العمرانية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2021-2022.

-سهر غيلان، وفايق جزاع ياسين، وشيماء رشيد محيسن. "دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة." العراق، جامعة بابل، كلية العلوم والإقتصاد، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد2009، العدد 31،2009/12/1.

- عباس مفرج الفحل، التنمية المستدامة (ابعادها، قياسها، خصائصها، مقوماتها ومعوقاتها)، العراق، جامعة البصرة، مجلة دراسات البصرة، ملحق العدد 48، السنة الثامنة عشر، جوان 2023.

- كوبيبي حفصة، أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المالية &الأسواق،المجلد 8، العدد 02، 2021، ص.338.

- لخضاري، صالح. كعوان، سليمان.، دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة،مداخلة في الملتقى: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة، 2008.

- نور الدين عثماني، مجلة البهجة (نصف شهرية خاصة بتظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية،2007)، العدد 02، وزارة الثقافة، الجزائر.

-مجلة مقام، المحافظة المكلفة بتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافية العربية، 2015.

4-الجرائد الرسمية:

- القانون رقم 98 - 04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية العدد 44 لسنة 1998، الجزائر.

5-التقارير:- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك)، خارطة الطريق الإستراتيجية لبرنامج منظمة التعاون الإسلامي في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني، 2020-2025.

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية. (2017). خارطة الطريق لتطوير التعليم الفني والمهني في الجزائر (2017-2022). الجزائر: المؤلف، الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-مديرية السياحة والصناعة التقليدي لولاية قسنطينة.

-وزارة الثقافة والفنون الجزائرية، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لقطاع الثقافة والفنون" ، الجزائر العاصمة: وزارة الثقافة والفنون، 2021.

-لجنة الإعانة و التمويل في إطار الصندوق الوطني للتراث الثقافي .(n.d.) .إعلان عن تمويل في إطار الصندوق الوطني للتراث الثقافي،وزارة الثقافة والفنون - الجزائر. https://www.m-culture.gov.dz

-تقرير "أهداف التنمية المستدامة: تقرير المتابعة لعام 2023"، الناشر: الأمم المتحدة، سنة النشر: 2023.

6-المواقع الإلكترونية:

- بوب جيدنجز وآخرون. "البيئة، الاقتصاد، والمجتمع: تجميعها معًا في إطار التنمية المستدامة." التنمية المستدامة، 2022/10/30: 187-196. تاريخ الإطلاع: 2024/03/05 https://doi.org/10.1002/SD.199.

-كاليوسترو ألبرتو،اقتصاد الفنون والثقافة: الدبلوماسية الثقافية، تر: موقع نون بوست، 2021/03/11، تاريخ الإطلاع: 2024/04/15
https://www.noonpost.com/40061/

-مفيدة طريفي، قسنطينة عاصمة الثقافة الأبدية، جريدة الشعب أونلاين، 2016/04/22، تاريخ الإطلاع: 2024/05/22،

-قسنطينـــة-عاصمة-الثقافـة-http://www.ech-chaab.com/ar/لحدث/الثقافي/item/42375
html.الأبديـة

-ويكيميديا, ا. ف. م.،(2007, October 13)ثقافة جزائرية. تاريخ الإطلاع:
https://ar.wikipedia.org/wiki 2024/04/20

- ويكيميديا, ا. ف. م .(2007, October 13) .ثقافة جزائرية. تاريخ الإطلاع:
https://ar.wikipedia.org/wiki2024/04/20

-لأول مرة منذ الاستقلال.. الجزائر تطلق ثانوية للفنون لأهداف ثقافية
واقتصادية،Maghrebvoices ،2022/09/28 تاريخ الإطلاع:2024/04/15، .
https://www.maghrebvoices.com/algeria

-3ddaADMIN. (2024, February 4). دور الفن في التعبير عن الهوية الثقافية.
https://a3da.net .قعدة نت

- الابتكار الثقافي: الماهية والكيفية - مبادرة الابتكار الاجتماعي .(n.d.-c) .
SocialInnovationHub.https://innovationhub.social/articles/sit11_02

-وكالة الأنباء الجزائرية : المهرجانات الإفريقية بالجزائر، أساسيات الوحدة الإفريقية وتجدد
قارة، تاريخ النشر: 24 ماي 2021، تاريخ الإطلاع 10-05-2024، الساعة 17:45
https://www.aps.dz/ar/culture/107006-2021-05-24-18-35-55.

-جريدة المساء، المهرجانات الإفريقية-أساسيات الوحدة والتجديد،2021/05/26، تاريخ
الإطلاع:2024/05/02. الثقافة/أساسيات-الوحدة-والتجددwww.el-massa.com/dz //

-المؤتمر نت، إنطلاق فعاليات الجزائر عاصمة للثقافة العربية، 2007/01/12،
تاريخالإطلاع 10-05-2024، https://www.almotamar.net/pda/38900.htm

-الجزيرة نت، افتتاح تلمسان عاصمة الثقافة العربية، بتاريخ 16-02-2011، تاريخ
الإطلاع 2024/05/02 .
https://www.aljazeera.net/culture/2011/2/16/افتتاح-تلمسان-عاصمة-الثقافة

–وكالة أنباء التقريب،" تلمسان" الجزائرية عاصمة الثقافة الإسلامية لعام 2011،
2010/06/28، تاريخ الإطلاع:2024/05/22،
https://www.taghribnews.com/ar/news/26953-تلمسان-الجزائرية-عاصمة-الثقافة-الإسلامية-لعام-2011

–"تظاهرة قسنطينة عاصمة للثقافة العربية أوفت بوعودها"، جريدة الخبر، الخبر أونلاين،2016/04/11، تاريخ الإطلاع:2024/05/02،
https://www.elkhabar.com/press/article/103944-/تظاهرة-قسنطينة-عاصمة-للثقافة-العربية-أوفت-بوعودها/

–Admin_Ylq7l0gt. (2024, March 3). - السياحة الثقافية: رحلة عبر التراث والفنون Travel Visitor. Travel Visitor. https://travelvisitor.online

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
إهداء	-
شكر	-
مقدمة	أ
الفصل الأول: التنمية المستدامة و قطاع الفنون والثقافة	01
المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المستدامة	03
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة، مبادئها وأهدافها	03
الفرع الأول : مفهوم التنمية المستدامة	04
الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة	06
الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة	08
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات ومجالات التنمية المستدامة	11
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة	11
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	15
الفرع الثالث: مجالات التنمية المستدامة	19
المبحث الثاني: التنمية المستدامة في قطاع الثقافة والفنون بالجزائر	20
المطلب الأول: مفهوم قطاع الفنون والثقافة، أهميته ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	21
الفرع الأول : مفهوم قطاع الفنون والثقافة	21
الفرع الثاني: أهمية قطاع الفنون والثقافة بالجزائر	22
الفرع الثالث: دور قطاع الفنون و الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة	26
المطلب الثاني: إستراتيجيات قطاع الفنون والثقافة وآلياته في تحقيق التنمية المستدامة	31
الفرع الأول: إستراتيجيات قطاع الفنون و الثقافة في مجال التمويل	31
الفرع الثاني: إستراتيجيات قطاع الفنون و الثقافة في مجال الإدارة	33

الفرع الثالث: آليات قطاع الفنون والثقافة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر	33
خاتمة الفصل الأول	40
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي إستراتيجية الإدارة والتمويل–دراسة تحليلية	41
تمهيد	42
المبحث الأول: المشاريع الثقافية في الجزائر	43
المطلب الأول: المهرجان الإفريقي الطبعة الأولى والثانية 1969–2009	43
مهرجان التجديد الإفريقي	46
المطلب الثاني: الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007	47
المطلب الثالث: مشروع تلمسان عاصمة الثقافة العربية 2011	50
المطلب الرابع: مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015	52
–الإضافة التي منحها المشروع	54
المبحث الثاني: دور مشاريع الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة	57
المطلب الأول: تحليل ومناقشة النتائج.	57
المطلب الثاني: أوجه الاستغلال الجيد للمشاريع	58
الفرع الأول: المهرجان الإفريقي الطبعة الأولى والثانية –1969–2009	58
الفرع الثاني: تظاهرة الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة 2007	58
الفرع الثالث: تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011	58
الفرع الرابع: مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015	59
المطلب الثالث: الثغرات أو الهفوات الموجودة في المشاريع	59
المطلب الرابع: تقييم المشاريع الثقافية	59
1–المهرجان الإفريقي	59
2–مشروع الجزائر عاصمة الثقافة العربية	60
3–مشروع تلمسان عاصمة الثقافة العربية	60
4–مشروع قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015	60
خلاصة الفصل	60

خاتمة.	62
النتائج	64
التوصيات	65
الملاحق.	66
قائمة المصادر والمراجع.	73

الملخص:

يُعدّ الفن موضوعًا هامًا في الفلسفة، وخاصةً في فلسفة الفن، ناهيك عن كونه من أهمّ القضايا المطروحة على الساحة الفكرية في الوقت الحالي، خاصةً في ظلّ الأزمات التي تُواجهها المجتمعات العربية والعالم بأسره. ففي ظلّ هذه الأزمات، نعاني انتكاساتٍ اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عديدة. ويبدو أنّ أزمة الثقافة وعي الذات الإنسانية بكل ما يدور حولها هي السبب الجوهري وراء هذه الانتكاسات. فهذا الوعي يدفع الإنسان إلى التساؤل عن معنى وجوده وسبل تحقيقه، كما يدفعه إلى البحث عن العوامل التي تُساعده أو تعيقه في تحقيق هذا الهدف.

نطمح من وراء هذا البحث إلى تسليط الضوء على الفن بالجزائر بوصفه إبداعًا ثقافيا، يسهم في تطوير وعي المتلقي ورفع مستواه، كي يكون له دورا فاعلا ومؤثرا في التنمية المستدامة، كما نسعى أيضًا إلى معرفة كيفية استثمار الفن من طرف قطاع الثقافة والفنون بالجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن الفن في كل أشكاله، لا يكون لأجل الفن فحسب، وإنما للفن أهدافًا تنموية نبيلة لابد من رعايتها وإرساء دعائمها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، الثقافة، الفن، قطاع الثقافة والفنون، المشروع.

Résumé :

L'art est un sujet important en philosophie, notamment en philosophie de l'art, ainsi qu'une des questions les plus importantes sur la scène intellectuelle à l'heure actuelle, surtout à la lumière des crises auxquelles sont confrontées les sociétés arabes et le monde entier. À la lumière de ces crises, nous souffrons de nombreux revers économiques, politiques, sociaux et culturels. Il semble que la crise de la culture et la prise de conscience du moi humain de tout ce qui l'entoure soit la raison fondamentale de ces revers. Cette prise de conscience pousse l'homme à s'interroger sur le sens de son existence et sur les moyens d'y parvenir, et à rechercher les facteursqui l'aident ou l'empêchent d'atteindre cet objectif.

A travers cette recherche, nous aspirons à mettre en lumière l'art en Algérie comme une créativité culturelle qui contribue à développer la conscience du destinataire et à élever son niveau, afin qu'il ait un rôle efficace et influent dans le développement durable. Nous cherchons également à savoir comment est l'art. investi par le secteur de la culture et des arts en Algérie afin de parvenir au développement durable, d'autant plus que l'art sous toutes ses formes n'est pas seulement pour le bien de l'art, mais plutôt que l'art a de nobles objectifs de développement qui doivent être nourris et mis en place.

Mots-clés : Développement durable , Culture , Art, Secteur de la culture et des arts, Le projet.

Abstract :

Art is an important subject in philosophy, particularly in the philosophy of art, and it's also one of the most important issues on the intellectual scene at the moment, especially in light of the crises facing Arab societies and the world as a whole. In light of these crises, we are suffering from many economic, political, social and cultural repercussions. The crisis of culture and the reflection of the human conscience in all that relates to it seem to be the main cause of these repercussions. This examination of conscience leads man to search for his meaning of existence and the means to achieve it, as well as the factors that help or enable him to achieve this goal.

Through this search, we aspire to highlight art as a cultural art that contributes to the development and broadening of the recipient's consciousness, so that it can play an effective and influential role in sustainable development. We also cherish the knowledge of how art can be invested in the realization of sustainable development, in addition to the fact that art in all its forms is not just art, but that art has noble development objectives that need to be put in place.

Keywords : Culture - Art - Sustainable development, Culture and arts sector, The project.